بطرس بطرس غالي

رؤية لعالم الغد

ثلاثة أحاديث
مع رموز الفكر السياسي
فى موسكو وبرلين وباريس



دار الشروق

رؤية لعالم الغد

الطبعة الأولى ٢٠٠٩

٨ شارع سيبويه المصري
مدينة نصر - القاهرة - مصر
تليفون: ٢٤٠٢٣٣٩٩
فاكس: ٢٤٠٣٧٥٦٧ (٢٠٢)+
email: dar@shorouk.com
www.shorouk.com

بطرس بطرس غالي

رؤية لعالم الغد

ثلاثة أحاديث
مع رموز الفكر السياسي
فى موسكو وبرلين وباريس

دار الشروق

المحتويات

مقدمة

يندر أن تتنوع موضوعات الأحاديث التي أقوم بعملها من وقت لآخر مع كبار المفكرين ورجال الإعلام وأن تتباعد الأوقات الزمنية التي تتم فيها ويبقى مع ذلك شيء يربطها.

ففي عام ١٩٨٨ دار حديث بيني وبين المستشرق الكبير «أنطوني جروميكو» في موسكو. وبعدها بسبعة أعوام في باريس دار حديث بيني وبين الكاتب والصديق «جان لكوتير» الذي ألف عشرات الكتب ومن بينها كتاب مهم عن مصر عن ثورة يوليو. وجاء الحديث الثالث في برلين مع العالم «فان بارلوڤن». صحيح أن «جان لكوتير» بطبيعته كصحفي قبل أن يكون كاتبًا كان يهتم بالأخبار والتفاصيل التي وراء الأحداث وراء انتخابي سكرتيرًا عاما للأمم المتحدة ووراء أحداث تشيكوسلوفكيا وغيرها.

وصحيح أيضًا أن «جروميكو» كانت دائرته أوسع لتذهب إلى مفهوم العالم الثالث ومستقبل المجتمعات الإنسانية.

وأن العالم الألماني «فان بارلوڤن» كان له منهج يجمع بين الفلسفة والمجتمع والسياسة.

ومع كل ذلك كما قلت كان واضحًا أنه بين هذه الموضوعات الثلاثة المختلفة هناك عناصر مشتركة كثيرة تجمع بينها. وأهم هذه العناصر:

أولاً: أن هذه الأفكار تحوم حول موضوعات تهم السياسة الدولية... والسياسة الدولية بطبيعتها لا تتغير بين يوم وليلة.

ثانيًا: الاهتمام بإعطاء خلفية تاريخية للأحداث العالمية، والخلفية التاريخية كانت دائمًا بالنسبة لي عنصرا ومكونا رئيسيا لفهم تطورات العلاقات الدولية. والتاريخ كان وما زال عنصر ربط لما يحصل في عالم الغد.

ثالثًا: الذي حكم منطقية الربط بين الموضوعات الثلاثة المرشحة للنشر والتي مارستها خلال جزء مهم من حياتي هو التدريس... فضلاً عن تأثير التعليم المصري الفرنسي الأمريكي والماركسي في تكويني على مستوى القانون الدولي والعلوم السياسية.. وكلاهما يتطلب ممن يكتب أو يتكلم أن يبحث عن العناصر المشتركة بين الأفكار والأعمال.. لا سيما لمن يؤمنون مثلي «بعالمية» الفكر والحركة والفعل ورد الفعل.

واهتمامي اليوم بنشر هذا الموضوع كان وراءه رغبتي الدائمة في أن تعلم وتتعلم الأجيال الشابة والأجيال القادمة خلفيات حركة الأحداث العالمية على لسان من كانوا من بين صانعي القرار على مستوى العالم وعلى مستويات مختلفة حسب مواقع المسئوليات التي توليتها.

بطرس بطرس غالي

أسباب سعادة الإنسان

حديث مع «أنطوني جروميكو»(*)

لا شك في أنه من الضروري أن يتوافر الحد الأدنى من متطلبات الإنسان المادية حتى يمكن أن تتحقق سعادة الإنسان. ولقد كان اعتراف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بكرامة الفرد وقدره كشرط لازم لدفع الرقي الإجتماعي قدما، ولرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح، بمثابة تقنين شامل لهذه الحقيقة التي رسخها نضال الإنسان عبر تاريخه الطويل. وإذا كانت مواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قدتناولت مختلف هذه الحقوق والحريات التي تشكل الأسس الجوهوية لاحتياجات الإنسان الضرورية، وبخاصة المواد الثالثة والعشرين، والرابعة والعشرين، والخامسة والعشرين، التي تناولت الحق في العمل والأجر والراحة والضمانات الاجتماعية، إلا أن ذلك لا يعني أن توفير هذه الحقوق والحريات من شأنه أن يحقق تلقائيا السعادة المنشودة للإنسان، إذ تظل كلمات الإنجيل القائلة بأنه ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان، صحيحة وثابتة، فهناك دائمًا الهدف أو الأمل الذي تكتمل بتحقيقه سعادة الإنسان، ذلك الهدف أو الأمل يختلف ويتنوع باختلاف وتنوع العصور والمجتمعات والتقاليد السائدة، فالسعادة لا تكتمل إلا بالحج إلى بيت الله بالنسبة للمؤمن، أو الحصول على جائزة تقديرية في مجتمع متقدم، أو زواج الفتاة في بيئة تقليدية.

***بطرس بطرس غالي*: ما معنى الحياة؟**

أنطوني جروميكو: إن الحياة هي الفترة الزمنية التي يجتازها الإنسان

(*) موسكو ١٩٨٨.

من تاريخ ميلاده حتى تاريخ وفاته. ولقد حاول الإنسان ـ منذ أقدم العصور ـ أن يعمل على إطالة حياته، إذ انهمك أهل السحر والأطباء والعلماء في محاولة اكتشاف العقاقير التي تعيد الشباب للإنسان وتطيل في عمره، دون جدوى. ولكن في النصف الثاني من القرن العشرين، ظهر أسلوب جديد لإطالة حياة الإنسان، يتمثل في الطلب الوقائي، والمعاهد المتخصصة التي تهتم بصحة الإنسان، إلا أن هذا الأسلوب الجديد لإطالة الحياة وحمايتها من الأمراض، يقتصر على الدول الغنية المتقدمة، ولا وجود له في الدولة الفقيرة المتخلفة؛ ولذلك فإن معدلات عمر الإنسان تتفاوت في المستوى المادي للدول والشعوب، فكلما زاد المجتمع في الرقي والتقدم، كلما ارتفع معدل عمر الإنسان. وكلما زاد المجتمع في الفقر والتخلف، كلما انخفض معدل العمر وقصرت حياة الإنسان.

وتشير الإحصاءات المتاحة إلى أنه بينما يصل الأمل في الحياة في الدول الغنية المتطورة إلى أكثر من سبعين عامًا، فإن هذا النمو لا يتجاوز في العالم المتخلف خمسين عامًا أو أقل. ولا يقتصر الفرق فقط، على إمكانية العيش الأطول، وإنما ينعكس أيضًا على الشيخوخة المبكرة، والتدهور الصحي النسبي للفرد. كما تؤكد معطيات منظمة الصحة العالمية، أن تسعة من كل عشرة أطفال في الدول الأكثر فقرًا لا يتلقون في عامهم الأول، حتى أبسط الخدمات الصحية إلحاحًا، ولا شك في أن سوء التغذية في البلدان المتخلفة والأمراض المعدية والطفيلية، ترتبط مع عوامل الفقر والتخلف الاجتماعي والاقتصادي ارتباطًا وثيقًا وذلك هو السبب الرئيسي لوفاة الأطفال.

ومن الوسائل غير المباشرة التي ابتكرها الإنسان لإطالة الحياة، المعتقدات الدينية التي تؤمن بحياة أخرى بعد الوفاة، وتجعل الحياة في هذا الكون ما هي إلا مرحلة تمهيدية لحياة لاحقة، وعليه فمعنى الحياة يختلف عند المؤمن عنه عند غير المؤمن، وإن كان تمسك

كليهما بالحياة هو تمسك غريزي، ربما وجدنا فيه المعنى الحقيقي للحياة، ذلك المعنى المتمثل في الحب الغريزي في البقاء واستمرارية الحياة عبر الأجيال المتعاقبة.

هل تغير دور الفرد في التاريخ منذ أن دخل العالم الحقبة النووية والفضائية؟ وما الشيء الذي يعتمد في تحققه على الفرد؟

ومن غير التعرض للمدارس التاريخية التي تبحث عن دور الفرد في تاريخ المجتمعات، فإن الإنسان الفرد ما يزال هو المحور الأساسي والمحرك الأول في التطور والتقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وفي تاريخ المجتمعات بصفة عامة، ولا يقلل من هذا الدور، أن المجتمع الدولي قد دخل العصر النووي، وعصر غزو الفضاء، ذلك أن التحدي الناجم عن الثورة النووية والثورة التكنولوجية من شأنه أن يضاعف إمكانات الإنسان لكي يؤدي دورًا محوريًا في تاريخ المجتمعات.

وإن كان البعض يرى ـ من ناحية أخرى ـ أن دور الفرد في المجتمعات المتقدمة ذات الأنظمة السياسية المستقرة، أقل بكثير من دوره في الدول النامية، التي تفتقر إلى تلك المؤسسات السياسية والاجتماعية والراسخة، ومع ذلك فالحقيقة الواقعية، أن الإنسان الفرد ـ سواء في المجتمعات المتقدمة أو المتخلفة ـ لا يزال يتمتع بقدرة كبيرة على أن يؤدي دورًا محوريًا في توجيه وضع المستقبل.

لقد شهدت جميع بلداننا ثورات عظمى (مصر ـ المسكيك ـ الولايات المتحدة ـ الاتحاد السوفيتي). فما مساهمة تلك الثورات في التاريخ العالمي؟.. وماذا حققته للبشرية؟

لا شك في أن هناك قاسمًا مشتركًا أعظم يجمع بين الثورات العظمى في التاريخ (ونقصد بها تلك التحولات الكبرى، وليس الانقلابات العسكرية أو التغيرات السياسية الهامشية)، يتمثل في تبنيها لمجموعة من المبادئ والأهداف والمثل العليا الإنسانية، لا لمجتمع معين أو لشعب محدد بالذات وإنما لسائر مجتمعات وشعوب المعمورة، أي

أن القاسم المشترك الأعظم لهذا النوع من الثورات الكبرى هو عالمية التوجه وشمولية النظرة.

ولكن حقائق التاريخ الواقعية تشير إلى أنه على الرغم من ذلك فإن تلك الثورات العالمية تعاني من الانتكاس والانكفاء على الذات، والتحول إلى مجرد ثورات وطنية ذات أهداف قومية، وإن كان ذلك لا يعني أن بعض المفاهيم التي جاءت بها هذه الثورات لم تنل حظها من الانتشار في مختلف أنحاء العالم، أو من قدرتها على التأثير على المجتمع الدولي، إلا أن الهدف الأول لها والمتمثل في العالمية عادة لا يكتب له النجاح أو ينجح في التحقق.

وإذ يثور التساؤل في هذا الصدد، حول ما إذا كان المجتمع الدولي لم يصل بعد إلى النضوج وإلى التوزان الداخلي الذي بموجبه يستطيع أن يستوعب الثورة ذات الأبعاد العالمية، فإن وقائع حياتنا المادية تؤكد ـ من ناحية أخرى ـ أن فكرة «المعمورة الفاضلة» التي نادى بها الفلاسفة ورجال الفكر عبر عصور طويلة، بدءًا من «الفارابي» في القرن السادس الميلادي إلى «تيار دي شاردان» في عصرنا الراهن، لم يقدر لها أن تشهد النور بعد، وإن كان التطور العالمي الذي يحفر مجراه الآن يتجه صوب مزيد من العالمية التي قد تسمح في المستقبل بتحقيق هذا الحلم الذي طالما راود مخيلة المصلحين عبر التاريخ.

ما المضامين الجوهرية التي ينطوي عليها مفهوم الحرية في رأيكم؟ وما المتطلبات اللازم توافرها لتحقق حرية الإنسان؟

ينبغي التمييز بين مفهومين للحرية: مفهوم الحرية الشخصية على مستوى الفرد، ومفهوم الحرية العامة على مستوى المجموع.

وفيما يتصل بمفهومي الخاص عن الحرية وبسبب من ثقافتي القانونية فإن الحرية عندي مرتبطة بالنظام والقانون، لأن احترام القانون من قبل الحاكم والمحكوم على السواء، هو الذي يضمن حريتي ويحميها

من أي عدوان. كما أن الحرية عندي ترتبط بالقدرات على الاتصال والوصول إلى المعلومات التي يمكن بموجبها للمواطن أن يصل إلى تقييم صحيح للأمور والحوادث التي يعايشها. والحرية تعني لدي أخيرًا القدرة على الانتقال والسفر دون عوائق. ولكني أبادر بالقول بأن ذلك المفهوم الشخصي للحرية ربما ينطوي على أساس غير موضوعي، لأن الذي يجهل القانون، أو أنه لا يعرف اللغات الأجنبية، أو الذي لا يهتم بالتوصل إلى حقيقة الأمور وتقييمها، أو يفتقد القدرة على السفر بسبب الفقر أو المرض، لا يشعر بأن هناك قيدا على حريته، إذا ما حرم من السفر، أو إذا لم يسمح له بقراءة المجلات والكتب الأجنبية.

ومن ثم يمكن أن نستخلص من ذلك، أن الحرية أو الشعور بالحرية هو أمر نسبي يرتبط بمستوى الثقافة والمكانة الاجتماعية والقدرة المالية أكثر مما يرتبط في الواقع بمفاهيم مجردة أو قواعد عامة، أو نظريات مطلقة.

أما عن المفهوم العام للحرية الذي يقوم على البعد التاريخي والموضوعي. فالثابت أنه هو المفهوم الأقدم بالقياس إلى المفهوم الخاص للحرية الذي يشكل ظاهرة حديثة في الفكر السياسي، ذلك أن المفهوم التقليدي في الفكر اليوناني في عهد «بريكليس» إنما يقوم على ركنين أساسيين، يتمثل أولهما في حماية الجماعة ضد أي عدوان خارجى، ويتمثل ثانيهما في العمل على تنمية هذه الجماعة وفقًا للأهداف التي تضعها لنفسها. وفي كثير من دول العالم الثالث لا تزال عميقة الجذور تلك الأفكار القائلة بأولوية حرية الجماعة على حرية الفرد، ودلالة ذلك أنه عندما قررت الدول الإفريقية استصدار ميثاق لحقوق الإنسان، جاءت تسميته بالميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، وكان الإصرار على الجمع بين الإنسان والشعوب له مغزاه ومضمونه الواضحان.

لقد تكثفت الاتصالات المباشرة بين الشعوب في الآونة الأخيرة بشكل ملموس، فإلى

أي درجة يسهم ذلك في تحقيق التفاهم بين الشعوب التي تنتمي إلى أنظمة اجتماعية وثقافية متباينة؟

لا شك في أن ما يشهده العالم المعاصر من ثورة مذهلة في الاتصالات والمواصلات التي تلاشت معها المسافات، إلى جانب قيام هذا العدد الهائل من المنظمات الدولية ـ الحكومية وغير الحكومية ـ وانتشار ظاهرة الشركات والمؤسسات المتعددة الجنسية وغير الوطنية، والتي تعمل كلها عبر الحدود القومية للدول، إنما يسهم كل ذلك في تعزيز وتسهيل الحوار، وفي تعميق قنوات الاتصالات بين الشعوب ذات الثقافات المختلفة وبين البلاد ذات الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية المتباينة..

ولكن حدث أن كانت ثورة المواصلات ملازمة ومتبوعة بثورة تكنولوجية جديدة ذات أبعاد هائلة، مما ترك معه آثارًا ونتائج معاكسة. فإذا كانت ثورة المواصلات قد عملت على التقارب بين الشعوب، فإن الثورة التكنولوجية، عملت على زيادة الفجوة واتساع الهوة بين الشعوب، بما حققته من مزيد من التقدم والثراء للدول الصناعية المتقدمة، وبما فرضته من مزيد من التخلف على الدول الفقيرة والنامية التي ليست لها القدرة على استيعاب تلك الثورة التكنولوجية الجديدة ذات الإمكانات الواسعة غير المسبوقة.

ولا يخفى أنه إذا ما استمر هذا الفاصل التكنولوجي في التصاعد ـ حسبما تشير إليه المعطيات كافة ـ فسوف يؤدي ذلك إلى فاصل حضاري يباعد ما بين العالم الغني المتطور وبين العالم الفقير المتخلف، وإلى درجة قد يصبح معها الحوار عسيرًا بين شعوب العالم المتقدم وبين شعوب العالم الثالث، بل وربما أكثر من ذلك، إذ قد يصبح الحوار عسيرًا حتى بين القيادات الفكرية وقيادات التكنوقراط للعالم المتقدم وبين القيادات الفكرية والتكنوقراطية في دول العالم الثالث بدرجة تعيد إلى الأذهان تلك الفواصل المادية الواسعة التي كانت تفصل بين أوروبا في بداية الثورة الصناعية وبقية بلاد العالم الأخرى.

إن الإنجازات التطبيقية المهمة التي تحققت في النصف الثاني من القرن العشرين في مجالات الفيزياء النووية وعلوم الوراثة والكومبيوتر وغيرها من مجالات المعرفة، والتي كانت تعتبر في الماضي مجرد علوم نظرية بحتة قد وجدت تفاؤلا علميا وتقنيا واسع المدى، إذ بدا ممكنا ولأول مرة حل المشاكل الأكثر حدة التي تواجهها الإنسانية. ولكن سرعان ما تحول هذا التفاؤل إلى قلق وخوف آخذ في التصاعد، وذلك في ضوء ما تشاهده من تفاقم مشاكل البشرية على مستوى كوني. فهل تشعر بخيبة الأمل إزاء ما تحقق من تقدم علمي وتقني؟

لا شك في أن الثورة التكنولوجية الجديدة قد فتحت آفاقًا واسعة وغير محدودة لتطورات هائلة في مختلف العلوم، بل وتأسست علوم جديدة لم تكن معروفة من قبل. ولكن كلما فتح باب جديد من أبواب المعرفة كلما اكتشفنا أن هناك أبوابا أخرى ما يزال علينا أن نفتحها.

وفي مواجهة موضوعية مع المشاكل التي تواجه المجتمع البشري في المرحلة الراهنة، قد يرى المتشائمون أن الاستمرار نحو التكنولوجيا وتصاعد مد الثورة العلمية من شأنه أن يولد مشاكل جديدة سيصعب على الإنسان مواجهتها. ولعل أبرز هذه المشاكل ازدحام السكان ونقص الطاقة ونضوب المواد الخام، والمجاعات وانهيار الموازنات البيئية ومشكلة السلام.

ولا شك في أنه عند بداية العلم الحديث، قبل قرون قليلة مضت اتخذت البشرية منهجًا في التفكير، كان أكثر إشراقًا وأملاً من وجهة النظر التي سادت العالم قبل ذلك. ونحن نعتقد أنه باكتسابنا للمعرفة العلمية، فإننا نكتسب كذلك الأداة التي نستطيع بها التغلب على المشاكل التي تواجه البشرية، وبالتالي نتمكن من الاستمرار في تطوير وتحسين الوجود الإنساني.

ولكن مثل هذه التوقعات المتفائلة تأخذ الآن في الذبول والتلاشي مع تفاقم المشاكل واتساع الهوة بين الشمال والجنوب. إذ بالرغم من أن الأمل في المستقبل يكمن في «التقدم» المستمر، فإن طبيعة هذا التقدم يجب أن تعكس وعلى نحو متزايد احتياجات الجنس البشري في

مجملها خشية أن يصبح مفهوم التقدم عديم المعنى، بل مفهوما خطيرًا ومشحونًا ببذور الظلم والعنف.

وبتعبير آخر، يجب أن تكون علاقات «التقدم» بين الشمال والجنوب ذات فوائد متبادلة.

والواقع أن مشاكل الجنوب في الوقت الراهن، إنما تفتح مجالا جديدًا لجهود البحث العلمي. إذ إن الجنس البشري يواجه اليوم تحديًا لم يسبق له مثيل، ألا وهو نمط الحياة في كل من الجنوب والشمال، وذلك في نطاق جهد شامل من أجل البقاء السلمي والتنمية. ولعل هذا هو إطار الإيمان المستقبلي بالتقدم الذي ينبغي أن يؤمن به الباحثون العلميون وتسترشد به الثورة التكنولوجية المعاصرة.

إن هذا شرط من الشروط الأساسية للتقدم في المستقبل، وهو الإيمان بتحقيق التقدم وفهم طبيعته، وذلك لأننا لا يمكن أن نتوقع تحقيق ما لا نؤمن به.

فمنذ نشأة الحياة الأولى، وعبر سلسلة كاملة من المراحل، اعتمد التقدم على الإنسان، بوصفه العالم الأصغر الذي يملك عقلاً وذكاء، قادرين على اكتساب المعرفة، واستشفاف المستقبل، والإدراك بأن قفزات هائلة من التقدم مساوية لما أنجز من قفزات، يمكن أن تحدث خلال ألوف السنين المقبلة.

فعن طريق مذهب التقدم، يمكننا أن نجد السلوك، والحث على بذل الجهد، والرؤية الواضحة للمستقبل، التي تحمل في ثناياها المفعمة بالأمل آفاق عالم أفضل، وأكثر عدالة للجميع.

كيف ترون مستقبل المجتمعات الإنسانية؟ وما الاتجاه الرئيسي في تطورها حسب رأيكم؟

أخشى أن يكون المنحنى العام لاتجاه التطور أمام المجتمع الدولي يأخذ الآن في التشكل شيئًا فشيئًا نحو الانقسام إلى ثلاثة مجتمعات يتزايد

الانفصال بينها حتى يصل إلى درجة الانفصال التام، وإلى الدرجة التي يتوقف فيها التواصل ويصمت الحوار بين تلك المجتمعات الثلاثة.

أما المجتمع الأول: فهو ذلك الذي يتكون من الدول المتقدمة الغنية بينما **المجتمع الثاني**: يتكوّن من عواصم الدول الفقيرة المتخلفة، في الوقت الذي ينفسح فيه **المجتمع الثالث**: ليضم بين شطآنه الواسعة تلك الأرياف الممتدة لبلدان العالم الثالث، أو العالم التعيس.

وستظل الفروق والتمايزات بين هذه المجتمعات الثلاثة تأخذ في الاتساع والتزايد على وتيرة مستمرة، ذلك أن القيادات الفكرية للمجتمع الثاني سوف تهاجر إلى المجتمع الأول، مما سيحول دون تقدم المجتمع الثاني ويضع القيد على تطوره صوب الاقتراب من مرتبة المجتمع الأول. ومن ناحية أخرى، فسوف تطمح قيادات المجتمع الثالث إلى الهجرة بدورها لتقيم في المجتمع الثاني، الأمر الذي يقود في نهاية المطاف إلى أن يفقد المجتمع الثالث قياداته الفكرية وخلاياه الحية وقواه المحركة.

وهكذا.. فمن خلال هجرة الكفاءات والعقول من المجتمع الثالث، إلى المجتمع الثاني، ومن المجتمع الثاني إلى المجتمع الأول، سيتعمق الاتجاه نحو التدهور، ويدفع المجتمع الأول لكي يقفل أبوابه أمام أعضاء المجتمع الثاني، كما يشجع المجتمع الثاني على سد أبوابه دون أفراد المجتمع الثالث.

وقد ينطوي هذا التصور المستقبلي على كثير من التبسيط. كما قد يحمل في طياته على الإغراق في التشاؤم، إلا أنه يلقي في رأينا بالضوء على مجمل التطور السائد، ويعبر عن الاتجاهات الرئيسية التي يسير إليها التطور في السنوات القادمة.

ما مفهوم العالم الثالث في نظركم؟

هناك نظريات متعددة تحاول تأصيل مفهوم العالم، منها على سبيل

المثال، أن العالم الأول هو العالم الرأسمالي، والعالم الثاني هو العالم الاشتراكي، أما العالم الثالث، فهي مجموعة البلدان المتخلفة. ومن هذه النظريات كذلك النظرية القائلة بأن عبارة العالم الثالث مشتقة من تكوين البرلمان الفرنسي قبل ثورة ١٧٨٩، حيث كان ينقسم إلى ثلاث فئات رئيسية هي النبلاء، ورجال الدين، والمجتمع الثالث، أو الشريحة الثالثة التي يتشكل منها بقية أعضاء الجمعية الوطنية الفرنسية.

وفي الحقيقة، فإن مفهوم العالم الثالث، إنما هو تعبير عن ظاهرة حديثة، بدأت بعد انهيار النظام الاستعماري، وحصول عشرات من الدول الفتية على استقلالها، ولا شك في أن بزوغ مسألة بمثل هذه الأهمية الضخمة، دليل ولادة نوعية جديدة في العلاقات الدولية.

وبصرف النظر عن تلك النظريات التي تحاول أن تبحث عن مصدر التسمية أو أصل المصطلح الذي يشير إلى «العالم الثالث» فإن المفهوم البسيط للعالم الثالث، إنما يتمثل في هذه الدول التي تعاني جميعًا من الفقر الناجم عن نقص الموارد المالية وقلة الكفاءات وندرة الكادرات الفنية وضعف البنية الأساسية.

ويمكن القول إن العالم الثالث هو بمعنى آخر تلك المجموعة من الدول غير القادرة على تلبية احتياجاتها الأساسية، دون الالتجاء إلى موارد أجنبية.

وبموجب هذه النظرة، فإننا لا نقصر التخلف على المعيار المالي أو على قصور الموارد بالنسبة للاحتياجات، أو انخفاض مستوى دخل الفرد، فدول الخليج العربي، أو الجابون أو مملكة بروناي، هي جميعًا دول متخلفة، رغم ارتفاع دخلها ورغم ارتفاع متوسط دخل الفرد فيها ولكن بسبب النقص الشديد في العنصر البشري الوطني في هذه المجتمعات، فإنها تكون عاجزة عن تلبية احتياجاتها أو غير قادرة على استخدام مواردها في إشباع هذه الحاجات.

وعليه فإن معيار التخلف، أو ظاهرة العالم الثالث، إنما تستند وفقًا لهذا

النوع من التحليل إلى معيارين معًا، **أولهما** معيار مالي أو اقتصادي بحت، **وثانيهما** معيار بشري أو اجتماعي بالدرجة الأولى. وثمة فرق أساسي بين المعيارين، أو تمايز جوهري يقوم بينهما، ذلك أن عدم توافر العنصر البشري يقوم كشرط لازم وكاف في حد ذاته لتحقق ظاهرة التخلف، بينما عدم توافر العنصر المالي يقوم كشرط لازم ولكن ليس بكاف وحده ليفرض التخلف على مجتمع من المجتمعات.

هل يمكن المقارنة بين درجة التخلف والإملاق التي تعاني منها دول العالم الثالث وبين مستويات المعيشة في البلدان المتطورة اقتصاديا؟

يرى البعض أن ظاهرة التخلف إنما تتجسد وتتضح معالمها من خلال المقارنة بين الدول الغنية المتقدمة، والدول الفقيرة المتخلفة. وهذه المقارنة أساسية ولا غنى عنها، لأنها تعبير عن مفهوم المساواة بين الشعوب والأفراد الذين يعيشون معًا على كوكب واحد.

ولكن هناك من يرفض هذا المعيار النسبي، ويرى أن التخلف يجب أن يستند إلى معيار مطلق أو قياس مجرد للفقر أو للحد الأدنى من الرفاهية دون حاجة إلى المقارنة بين ثراء بعض الشعوب وفقر بعض الشعوب الأخرى، وإن ظلت تواجهنا في هذه الحالة مشكلة تحديد هذا المعيار أو هذا الحد الأدنى، إذ ستكون مثل هذه المعايير أو الحدود الدنيا، هي في حقيقتها أو في كثير من الحالات ليست إلا عودة مستترة للمقارنة بين الفقراء والأغنياء.

كما ستثور صعوبة ما إذا كان المعيار المستخدم هو معيارًا دوليا مطلقا يسري تطبيقه على جميع دول العالم، أم مجرد معيار محلي نسبي يسري على شعوب منطقة محددة.

وبصفة عامة، فإن الاختيار في هذا الخصوص، بين معيار المقارنة بين الأغنياء والفقراء، لقياس ظاهرة التخلف، وبين معيار عدم المقارنة وفقًا للشرح السابق، ليس مجرد انتقاء بين معايير متشابهة إذ سيتوقف على هذا الاختيار طبيعة رؤيتنا الشاملة إلى قضية التخلف.

فإذا ما ازداد ثراء الدول المتقدمة، فإن تخلف الدول النامية يزداد تبعًا لذلك وفقًا لنظرية المقارنة، بينما إذا ما قام مقياس التخلف على معيار ثابت ومطلق، لا يستند إلى المقارنة، فإن ازدياد ثراء الدول المتقدمة لا يؤثر على مدى تخلف الدول الفقيرة أو النامية.

وفي الواقع الموضوعي، فإن النظرة إلى التخلف إنما تستند إلى المعيارين في آن واحد، وذلك بحكم العلاقات السياسية والاقتصادية المتشابكة والقائمة بين مختلف مجتمعات العالم، وصعوبة عزل العالم الفقير عن العالم الغني.

هل يمكن الحديث عن التجانس بين المشاكل التي تعاني منها دول العالم الثالث، مع الأخذ في الاعتبار معدلات النمو العالمية في البعض منها؟

على الرغم من أن العالم الثالث يتحدد بعلامات جذرية توحد كافة الأقطار الداخلة تحت هذا المفهوم، فإننا لا نستطيع أن نقول إن مشاكل العالم الثالث متشابهة أو متطابقة.. ولكن نستطيع أن نقول إن عناصر تلك المشاكل متشابهة أو نمطية، غير أن أهميتها النسبية وتفاعلها بعضها مع البعض الآخر، يختلف باختلاف البلدان النامية واختلاف المرحلة الزمنية في الدولة الواحدة، ومن ثم فلا تجانس بين مشاكل الدول النامية ولا تشابه بين الحلول التي تتوصل إليها هذه الدول النامية.

فلا شك في أن لدى كل بلد شروطا وسمات تميز تطوره الاقتصادي والاجتماعي. كما توجد بين البلدان اختلافات من التركيب البنيوي من حيث نسبة القوى الاجتماعية ـ السياسية، ومن حيث وزن ونشاط ونفوذ الشرائح والفئات المختلفة، كما توجد فروق في شكل البنية الفوقية التي تتمثل في التنظيم السياسي، القائم في كل دولة، أو مجتمع من هذه الدول والمجتمعات.. لذلك فإن اللوحة الواقعية في بلد ما قد تختلف في هذه الجزئيات أو تلك، عن اللوحة الإجمالية التي تتسم بها ظاهرة البلدان المتخلفة، أو تجمع العالم الثالث على اتساعه.

ظهر في الآونة الأخيرة مفهوم العالم الرابع، فهل تقبلون هذه التسمية؟ وما المضمون الحقيقي لهذا المفهوم؟

مفهوم العالم الرابع هو تسمية ظهرت أول ما ظهرت في أدبيات الأمم المتحدة، وقد أقامت الأمم المتحدة هذا المفهوم، وفقًا لمعايير اقتصادية محضة، تتمشى مع الواقع الاجتماعي لهذه الدول والمؤشرات الإحصائية التي تعكس درجة تفاقم الأزمة الاقتصادية العميقة التي تعيشها بعض مجتمعات العالم الثالث، الأكثر فقرًا، والتي تعاني بدرجة أكبر من قلة التطور العام لقواها المنتجة ولتشوه هياكلها الاقتصادية.

ولا شك في أن هذه الوضعية الأكثر مأساوية، من شأنها أن تؤثر بشكل مباشر ودرامي على ظروف الحياة المادية التي تعيشها شعوب تلك البلدان وتعمل على تفاقمها. ومن فؤائد ذلك التقسيم الجديد، العمل على جذب انتباه الدول المانحة والمنظمات المالية الدولية نحو تقديم مزيد من المساعدات ومزيد من التسهيلات المالية لهذه الدول، بما يتضمن ذلك من إلغاء لديونها الخارجية وإسقاط الالتزامات المالية تجاه الدول الدائنة.

هل يمكن لكم أن تصوروا من خلال الأمثلة المحددة الأوضاع التي تعيشها تلك البلدان المتخلفة الأكثر فقرا في العالم اليوم؟

لقد زرت شخصيًا ورأيت على الطبيعة أغلبية هذه الدول التي تستأثر بها القارة الإفريقية دون غيرها من قارات العالم، فهي الدول الإفريقية الأقل نموًّا، والأكثر فقرًا، وهي تشكو من المجاعات واختفاء البنية الأساسية، والهياكل الإنتاجية اللازمة لبداية أي تحرك تنموي. كما أن بعض هذه الدول يشكو كذلك من التصحر والقحط والجفاف. وتكاد تتوقف قدراتها الإنتاجية تمامًا، وتعيش على المساعدات التي تقدمها الدول الغنية المانحة ودول «المتروبول» التي كانت تستعمرها في السابق.

إن المؤلم حقًا بالنسبة لهذه الدول أن تخلفها قد زاد بوتائر سريعة وغير منتظرة، على مدى العشرين عاما الماضية، بطريقة واضحة وفجة تشكل ولا شك إهانة للوعي الجماعي للإنسانية.

إن وراء الأرقام والمؤشرات والدلالات الإحصائية، التي تعبر بحد ذاتها وببلاغة باردة عن طبيعتها الرهيبة، يتجسد ذلك الوضع المأسوي غير المسبوق لمئات الملايين من الناس، والذي يتمثل في الجوع والفقر والخذلان الكامل.

لماذا يشكل «العالم الرابع» الصورة الأكثر فظاظة لمصائب المجتمع البشري، حتى مقارنة بالأوضاع السائدة في الدول المتخلفة؟

لا شك في أن المجاعة التي ظهرت في كثير من دول «العالم الرابع» وما ترتب على ذلك من تفشٍّ للأمراض وموت مئات الألوف من الرجال والنساء والأطفال، وصعوبة نقل الإغاثة والمواد الغذائية، رغم توافرها يشكل محنة عميقة الأبعاد، تضع ضمير العالم أمام أزمة حقيقية.

إذ يعاني من الجوع اليوم أكثر من خمسمائة مليون إنسان في العالم، تعيش أغلبيتهم المطلقة في بلدان «العالم الرابع». فحسب تقديرات منظمة الفاو تصل نسبة المصابين بنقص التغذية ـ المزمنة إلى حوالي ٣٠٪ من سكان إفريقيا، كما أن عدد الوفيات في العالم الواحد بسبب الجوع ونقص التغذية يبلغ أكثر من أربعين مليون شخص، نصفهم من الأطفال. ولا شك في أن هذه الحقيقة تصبح باهتة أمام مأساة عالمنا الذي نعيش فيه والذي غدا الجوع ظاهرة مستوطنة في حياته اليومية.

ولعل الأكثر مأساوية في ذلك، أن أغلبية التوقعات التي أجريت في السنوات الأخيرة تلتقي في التأكيد على أنه سيزداد عدد الجياع الذين يعانون من نقص التعذية في عالم المستقبل، وفي مطلع القرن الجديد بعد سنوات قليلة. إذ تقدر منظمة «الفاو» أن ١٥٠ مليون إنسان سيضافون إلى قائمة من سوء التغذية سيتضاعف عددهم ليصبح ١٣٠٠ مليون نسمة في عام ٢٠٠٠.

إن التحليل الرقمي للمعطيات التي يقدمها أحد التوقعات التي تمت بخصوص التغذية، يكشف من بين إحصاءات مذهلة عن أن استهلاك الفرد الواحد من السعرات الحرارية سينخفض بالفعل خلال السنوات المتبقية من هذا القرن بنسب مروعة تصل إلى ١٣٪ في المنطقة الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. كما يلاحظ أن آفاق المؤشر الإجمالي لاستهلالك الفرد الواحد من السعرات الحرارية في سنة ٢٠٠٠ في هذه المنطقة ستكون ٢٣٪ تحت المستوى اليومي الأدنى المطلوب، كما ستكون هذه الأرقام أكثر تدنيًا في بعض البلدان.

ما دور زيادة المديونية الخارجية في زيادة استفحال المصاعب التي تواجهها دول العالم الثالث؟

تستنفد خدمة الديون في العالم الثالث، الفائض القليل الذي تستطيع هذه الدول أن تولده من نشاطها الاقتصادي، والذي كان من الممكن أن تستخدمه في تنمية طاقاتها الإنتاجية، وزيادة قدرتها على الوفاء بواجباتها الأساسية لشعوبها. يمكن القول بحق إن ديون العالم الثالث، ترهن آمال المستقبل ثمنًا لأخطاء الماضي.

فالموضوعية الحقيقية السائدة في الدول المدينة اليوم، هو أن مشكلة الدين الخارجي تثقل بعبء لا يحتمل على جهود الإنعاش الاقتصادي التي تبذلها الشعوب والدول النامية، فهي جميعًا تعيش محنة صعبة تتمثل فيما تقوم بتطبيقه من برامج وإصلاحات هيكلية أليمة ومن إعادة لجدولة ديونها، تسبب في الحلق غصة.

إن شعوب العالم الثالث المدينة، تبذل حاليًا جهودًا جبارة سعيًا إلى تحقيق التنمية، بيد أن ثمار هذه الجهود تتبدد في سداد ديون لا نهاية لها، لم تجن منها شعوبنا الكادحة أي فائدة اقتصادية ملموسة، مما يجعلنا نخلص إلى استنتاج مرير مفاده أننا مضطرون لأن نفرض على أنفسنا تضحيات كبيرة وفي أن نكد ونكدح بدرجة أكبر من أجل تمويل العدم.

لقد تحولت بلدان العالم الثالث، إلى منطقة يسودها عدم الاستقرار من الناحيتين العسكرية والسياسية فما أسباب ذلك؟

يجب أن نميز بين نوعين من أنواع عدم الاستقرار، **النوع الأول** منها، هو ما يكون نتيجة للانقلابات العسكرية التي تقع في دول العالم الثالث، أما **النوع الثاني**، فيتمثل في الحروب المحلية المتعددة التي تقع بين دول هذه البلدان، وكذلك في الحروب الأهلية والحركات الانفصالية التي تنشب داخل هذه الدول جميعًا.

وهناك عدة تفسيرات لهذه الظاهرة الخطيرة، **أولها**، أن التخلف في العالم الثالث، غير مقتصر على الوضع الاقتصادي، بل يمتد كذلك إلى الوضع السياسي. فالأنظمة السياسية حديثة وغير مستقرة، ممايفتح الباب على مصراعيه للانقلابات العسكرية والتدخلات الأجنبية، التي ترمي إلى تحقيق مصالح خاصة لها. يضاف إلى ذلك النظام القبلي السائد في معظم الدول الإفريقية، وامتداد القبيلة الواحدة أحيانًا إلى أكثر من دولة عبر الحدود المصطنعة التي تفصل بينها، مما يشجع الحركات الانفصالية والمواجهات العرقية والصراعات القبلية.

هذا فضلاً عن ظاهرة استئثار قبيلة بالحكم في بعض الدول الإفريقية دونا عن غيرها من القبائل المتعددة التي تعيش في ذات الدولة، في الوقت الذي تفرض فيه استعلاءها على أبناء القبائل الأخرى الذين تعتبرهم مواطنين من الدرجة الثالثة.

وإلى جانب ذلك، فالحدود الجغرافية في معظم الدول الإفريقية هي حدود غير واضحة رسمها الاستعمار بطريقة قسرية ولا تقوم على اعتبارات موضوعية، والأمثلة كثيرة على ذلك. فالخلاف بين الجزائر والمغرب في عام ١٩٦٣، والخلاف بين الصومال وإثيوبيا الذي تفجر في عام ١٩٧٧، والخلاف بين بوركينا فاسو ومالي الذي نشب في عام ١٩٨٥، والخلاف بين تشاد وليبيا القائم حاليًا، كلها خلافات مرتبطة بالحدود غير المحددة المعالم.

أما التفسير الثاني: فهو أن الحروب التي تقع بين دول العالم الثالث إنما تقوم بتشجيع وتدبير من الدول الكبرى. فالحرب الكورية والحرب في فيتنام، والحرب العراقية ـ الإيرانية، والحروب الأهلية في السودان وأنجولا وموزمبيق ليست جميعها سوى صورة مصغرة للحرب الباردة في بلاد العالم الثالث، ويرى هذا التفسير أن الدول الكبرى تستفيد من تلك الحروب، التي تبعد شبح الحرب عن بلادها، كما تخلق لها الفرصة لبيع أسلحتها لأطراف هذه الحروب، وتستطيع أن تجعل منها ميدانا لتجربة أسلحتها. بل إن الدول الكبرى تتخذ من هذه الحروب في حقيقة الأمر ميدانا لمحاربة بعضها البعض، بعيدًا عن أراضيها، وبعيدًا في ذات الوقت عن التصعيد والمواجهة النووية بينها.

وبالرغم من صعوبة إثبات هذا التفسير من الناحية العملية، فإننا ذكرناه في هذا المجال، بسبب من رسوخه في أذهان كثير من قيادات العالم الثالث وشعوبه، وعليه فلا يمكن تجاهل الإشارة إليه.

ما العلاقة الترابطية بين التخلف الاقتصادي والاجتماعي وبين حقوق الإنسان؟

تشير الأدبيات السياسية المعاصرة إلى أن علاقة التخلف بحقوق الإنسان هي علاقة طردية، إذ كلما أوغل مجتمع من المجتمعات في التخلف الاقتصادي والاجتماعي، كلما ضعفت حقوق الإنسان. وعلى العكس من ذلك، تقوى حقوق الإنسان كلما سار المجتمع شوطًا على طريق التطور الاقتصادي والاجتماعي.

إذ ليس بوسع الدولة النامية التي تحاول استغلال مواردها المحدودة، أن تدفع بحقوق الإنسان إلى الأمام في مجالات التعليم أو الضمان الاجتماعي أو تنظيم أوقات العمل.. إلخ. لا سيما وأن بعض هذه الدول لا تملك حتى الموارد التي تمكنها من صرف مرتبات الموظفين أو من الإبقاء على إقامة محاكم مستقلة ومحايدة.

ولا شك في أن البلدان النامية تضع لنفسها أولويات حيوية تتمثل في تكريس جهودها أولا، في تطوير بنيتها الأساسية، وفي بنائها القومي،

إذ إن تطبيق معايير الديمقراطية الغربية، وحقوق الإنسان وفق المفهوم الغربى في مجتمع ليست له المقومات الاقتصادية والاجتماعية التي يقوم عليها النموذج الغربي للديمقراطية من شأنه أن يفضي إلى نتائج سلبية. فالأحزاب السياسية في معظم البلدان المتخلفة ليست في الواقع إلا مجرد غطاء لنزاعات قبلية أو اتجاهات عشائرية أو إقليمية أو غطاء لزعامة شخصية. والحزب الذي يرفع لافتات الديمقراطية ويلصق بنفسه مسميات الثورية، ربما كان في حقيقته ليس إلا تعبيرًا عن قبيلة أو إقليم معين. كما أن ممارسة عمليات الانتخابات وما يتصل بها في ظروف الفقر المدقع وخضوع أصوات الفقراء للقهر من ناحية وللإغراءات المادية من ناحية أخرى، تفسد العملية الانتخابية بل وتفرغها من مضمونها.

وفي الحالات التي تأخذ فيها بعض الدول المتخلفة بالنموذج الاشتراكي كانت النتائج مؤلمة بلا مسوغ، حيث تفتقد تلك الدول المقومات الاقتصادية والاجتماعية التي تحد من السلبيات التي ترد على ديمقراطية هذا النموذج، فعادة ما تستتر هذه الأحزاب وراء الاشتراكية ولكنها تحكم بالفعل من داخل الحزب الواحد. كما كان اختيار أسلوب الحكم من خلال تجربة الحزب الواحد، ليس سوى ممارسة للحكم من خلال الأساليب البوليسية القسرية.

وفي ندوة نظمتها منظمة اليونسكو، عقدت في باريس عام ١٩٦٨، حول موضوع الحقوق الثقافية باعتبارها حقوقًا للإنسان، حاولت أن أبرز التناقض القائم بين حقوق الإنسان والتخلف في هذا الميدان الخاص بالثقافة.

ففي الوقت الذي تنص فيه المادة السابعة والعشرون من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، على أن لكل شخص الحق في الإسهام الحر في الحياة الثقافية للمجتمع، وفي الاستمتاع بالفنون، والاشتراك في التقدم العلمي، وفي جني الثمار المترتبة عليه، إلا أنه من البديهي أن حق الفرد في الثقافة يفترض ـ لكي يتحقق ـ توافر شرطين مسبقين،

أولهما، أن يبلغ الفرد مستوى من المعيشة يمكنه من ضمان صحته ورفاهيته، له ولأسرته، وخاصة بالنسبة للغذاء والكساء والسكن والرعاية الطبية، عملا بما تنص عليه المادة الخامسة والعشرون من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ولكن إذا لم يتوصل الفرد لهذا المستوى نتيجة لمعاناته من سوء التغذية أو من المجاعة أو لحرمانه من السكن اللائق أو من إمكانية تلقي الرعاية الطبية في أدنى صورها، فستنعدم لديه الرغبة في المساهمة في الحياة الثقافية لجماعته، بل ستنعدم إمكانية هذه المساهمة نفسها، ولا يمكن ـ عندئذ ـ أن تطرح بالنسبة لهذا الفرد مسألة استمتاعه بالفنون والآداب، ومن باب أولى مسألة إسهامة في التقدم العلمي.

كما أن التمتع بالحقوق الثقافية، يفترض بالضرورة أن يكون الحق في التعلم ـ كما تنص عليه المادة السادسة والعشرون من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ـ قد انتقل إلى حيز التطبيق العملي إذ لا وجود لحق في الثقافة من الناحية الفعلية دون توافر حد أدنى من التعليم. والفرد الذي لا يعرف القراءة ولا الكتابة والذي لم ينل القسط الأدنى من التعليم، هو في الحقيقة مفصول تمامًا عن ثقافة الحقيقة، وليس من شك في أن لهذه الملاحظة أهميتها، إذا علمنا أن الأغلبية الساحقة من شعوب العالم الثالث تتكون من الأميين.

وبوسعنا أن نستطرد في الأمثلة المقارنة، كحق التقاضي، وحق الضمان الاجتماعي وحق الانتقال الحر، والحق في حرية الاجتماع لنثبت كيف يختلف مفهوم هذه الحقوق جميعًا في البنية المتخلفة عنها في البنية المتقدمة، ولنبرز الصعوبة الحقيقية التي تكتنف تطبيق حقوق الإنسان في بلاد العالم الثالث.

ويثور التساؤل حول ما إذا كان ذلك كله يعني أن حقوق الإنسان غير جديرة بالاهتمام بها في بلاد العالم الثالث، بسبب وضعيتها كبلاد نامية، غير أن الإجابة عن هذا التساؤل هي أنه على العكس تمامًا، تشتد الأهمية وتتأكد الضرورة لاحترام حقوق الإنسان في بلادنا لكثرة ما ترتكب فيها

من انتهاكات صارخة ضد هذه الحقوق، تارة باسم التعجيل بالتنمية، وتارة بدعوى الأزمة الاقتصادية، وتارة أخرى بذريعة الدفاع القومي.

إن حقوق الإنسان في دول العالم الثالث، هي قضية تستحق النضال الدؤوب من أجلها، شريطة أن تحدد الجوهر الذي تنطوي عليه، ولا تقف عند حدود الشكل الخارجي لهذه الحقوق، وأن نبتدع ما استطعنا من الأساليب التي تسمح بممارستها في واقع محدد هو واقع البلاد التي نعيش فيها من ناحية أخرى.

ما مشكلات العالم المعاصر التي تشكل الخطورة الكبرى على البشرية؟

لا شك في أن قضية التسلح النووي واحتمال وقوع حرب نووية في حالة استعمال هذا السلاح، هو أخطر قضية تهدد المجتمع البشري بأسره لأنه إذا ما وقعت الحرب النووية، فإنها ستؤدي إلى فناء العالم كله. بل إنه توجد لدى البشرية الآن وسائل لإفناء نفسها عدة مرات، إذ تعادل القوة الانفجارية للخمسين ألف قنبلة ورأس وشحنة نووية المنصوبة أو المخزونة في العالم اليوم ستة عشر مليار طن من مادة (T.N.T)، أي تفوق بمليون مرة القدرة التدميرية للقنبلة التي ألقيت على هيروشيما. كما أنه يتضح مع كل يوم ـ وبشكل أكبر ـ أن سباق التسلح النووي، لا يحقق ضمانا أو أمنا، بل على العكس، فإنه يحمل في ثناياه أخطارًا أكثر شدة ومباشرة.

وثمة قضية أخرى تكاد تكون على نفس مستوى الخطورة، وهي قضية التخلف التي من نتائجها، أن دول العالم الثالث تزداد فقرًا وتخلفًا لأسباب اقتصادية ومالية، وبسبب الانفجار السكاني ولغير ذلك من الأسباب، بينما العالم المتقدم الغني يزداد تقدمًا وثراء. ومن ثم تطرح مشكلة التخلف تحديًا واسعًا أمام العقل البشري في هذه المرحلة من حياتنا. إذ تعتبر مشكلة العالم الثالث ـ بكل تأكيد ـ هي المشكلة الأهم التي يواجهها المجتمع الدولي، وسيظل يواجهها لمدة في المستقبل،

إذ كيف يمكن العيش بسلام في عام ألفين في عالم يكتظ بستة مليارات من السكان، ينقسم إلى أقلية من الأغنياء، وأغلبية من الفقراء؟ وهل يمكن القبول بألا يشارك ثمانية من أصل عشرة من البشر في الحركة الكبرى للتقدم المادي والاجتماعي والبشري؟

ولعل هذا الخطر الأخير هو القضية الأهم التي تحتل أولوية على جدول أعمال المستقبل، ذلك أن المواجهة بين الشرق والغرب، أو بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي، قد تؤدي إلى انفجار حرب نووية، بينما المواجهة بين الشمال الغني والمتقدم، وبين الجنوب الفقير والمتخلف، قد تؤدي إلى الصراع الطبقي على مستوى الشعوب والأمم. ولكن إذا كان العالم قد أدرك خطورة المواجهة بين الشرق والغرب، وغدا يملك الوسائل التي يمكن له بموجبها احتواء هذه المواجهة بسبب ما بلغه من تقدم علمي وتكنولوجي، فإنه لم يدرك بعد خطورة المواجهة بين الشمال والجنوب، كما أن العالم المعاصر لم يتفق بعد على الوسائل التي بموجبها يستطيع احتواء هذه المواجهة القادمة لا ريب.

ما المكانة التي تحتلها الدول النامية في العالم المعاصر؟

في رأيي أن الدول النامية لم تنل اهتمام المجتمع الدولي على مستوى الأفعال، وإن كانت قد نالت اهتمامه على مستوى التوصيات والقرارات الصادرة عن المنظمات الدولية.

بل إن دور العالم المتخلف لا يزال ـ على الرغم من أغلبيته الكبيرة ـ دورًا ثانويا أوهامشيا في صياغة القرار الدولي، كما أن دوره هامشي في محيط الاقتصاد العالمي، ودوره كذلك أيضًا في مجال الثورة التكنولوجية الجديدة. إن العالم الثالث ما يزال ينطبق عليه بحق تلك التسمية الشائعة بأنه أرياف المعمورة، وساحاتها الخلفية.

وقد يكون لدول العالم الثالث الأغلبية العددية في الأمم المتحدة

وفي غيرها من المنظمات الدولية، إلا أن هذه المجتمعات ليست إلا هيئات استشارية يستطيع العالم الثالث أن يعبر ـ من خلالها ـ عن آماله وأحلامه وآلامه ـ بينما القرارات الملزمة تتخذ خارج إطار تلك المنظمات، عندما يتم الاتفاق بين الدول الكبرى عامة وبين الدولتين العظميين خاصة.

تلك حقيقة تعكسها معطيات الواقع الدولي المعيش رغم كل المحاولات التي تبذل لإخفائها أو التقليل من وقعها.

إلى أي مدى تفرض الظروف البيئية (الأيكولوجية) القيود على إمكانية التطور الاقتصادي ـ الاجتماعي؟

إن قضايا البيئة تحتاج لمعالجتها إلى اتفاق إضافي ضخم، فضلاً عن إدراك متزايد ووعي جديد من جانب الدول حتى يكون بقدرتها الإحاطة بأبعادها الواسعة غير المحدودة، والإمكانية المادية لمواجهتها في تداعياتها البعيدة والشاملة.

ولعل اتضاح حجم قضايا البيئة ودرجة خطورتها، لم يتحقق إلا بعد أن دخلت الدول المتقدمة في عصر ما يسمى بالثورة الصناعية الثالثة التي تستند إلى الإنجازات العملية والتطبيقية في مجالات المعلومات والحاسبات الآلية والطاقة والفضاء والطيران والهندسة الوراثية.

فإذا كان من المعروف أن الثورة الصناعية الأولى قد ركزت على تكنولوجيا الصناعات الثقيلة، وأن الثورة الصناعية الثانية قد استندت إلى المنجزات العلمية في الصناعات الكيمياوية والنووية، فإن الثورة الصناعية الثالثة قد اعتمدت في الأساس على التحكم في العقل الإنساني وتنميته.

ودول العالم الثالث التي لم تدخل في معظمها حتى الآن عصر الثورة الصناعية الأولى، ليست لديها القدرة المالية أو التكنولوجية أو الرغبة السياسية لمعالجة قضايا البيئة لأن اهتماماتها تزدحم بمشاكل أخرى أكثر إلحاحا من قضايا البيئة التي تبدو بالنسبة لها أشبه بقضايا الترف المادي والذهني.

ولا يخفى أن هذا التناقض بين اتجاهين أو زاويتين للرؤيا تجاه قضايا البيئة من شأنه أن يترتب عليه ازدياد تفاقم هذه القضايا، وازدياد تدهور الوظيفة المادية للظروف البيئية للعالم الذي يشترك في العيش على أرضه الواحدة كل من الدول الغنية المتقدمة، والدول الفقيرة المتخلفة، ويؤدي كل ذلك إلى موقف مؤداه أن يؤثر بالسلب على عملية التنمية، ويعقد من مشكلات البيئة، ويزيد من تداعياتها، ويحول دون معالجة آثارها المدمرة ويرفع من تكلفة مواجهتها.

إلى أي مدى تنعكس التأثيرات السلبية لمجمل التناقضات بين الشرق والغرب على الدول النامية؟

إن للتناقضات الناشبة بين الشرق والغرب نتيجة للمواجهة الأيديولوجية بينهما والتي تبلورت في الحرب الباردة، آثارًا مباشرة وخطيرة على قضية التنمية في دول العالم الثالث، وتأخذ هذه الآثار والنتائج أبعادًا متعددة، وذلك كما يلي:

أولاً: تؤدي التناقضات بين الشرق والغرب إلى التسابق في التسلح والذي يندفع إليه كل من المعسكرين. ولا شك في أن النفقات الهائلة التي تستقطع لأغراض التسلح، تكون على حساب الأموال التي كان من الممكن تخصيصها كمساعدات لدول العالم الثالث أو كاستثمارات توجه لعلاج مشاكل التنمية في الدول الفقيرة والمتخلفة.

ثانيًا: تنعكس التناقضات بين الشرق والغرب في ظاهرة الاستقطاب الدولي التي تعمل على إشعال الحروب والمنازعات الإقليمية التي تقع بين دول العالم الثالث وتعطي تلك المنازعات المحلية صبغة دولية تجر إلى أتون الحروب الباردة بين المعسكرين المتواجهين والمتعاديين.

ثالثا: تستغرق التناقضات بين الشرق والغرب الاهتمام العالمي ويسود التوتر والصراع المسرح الدولي بما يؤدي إلى ابتعاد قضايا

العالم الثالث الحيوية عن دائرة الضوء، أي أن تسليط الانتباه على هذه التناقضات يكون على حساب إدراك المجتمع الدولي لمشاكل العالم الثالث وتركيزه جهده من أجل مواجهتها والعمل على حلها.

رابعًا: تدفع التناقضات بين الشرق والغرب إلى سعي كل معسكر من المعسكرين إلى بسط سيطرته على أكبر عدد من دول العالم الثالث، وإلى محاولة فرض أنماط اجتماعية واقتصادية معينة على الدول التابعة له، بما قد لا يتناسب مع أحوال هذه الدول وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية وقد أسهم ذلك في كثير من الحالات في تعقيد مشاكل الدول النامية، وزيادة تخلفها وإعاقة نموها.

كان ثمة اعتقاد شائع - حتى عهد قريب - أن حماية البيئة هي المهمة التي تقع على عاتق البلدان المتطورة صناعيا بالدرجة الأولى، غير أننا نشهد الآن أن شبح الكارثة البيئية (الأيكولوجية) يقترب بشكل أكثر وضوحا من الدول النامية، فما السبب في ذلك؟

لقد شطرت الحضارة العلمية العالم المعاصر إلى مجتمعات صناعية متقدمة، ومجتمعات نامية... المجتمعات الصناعية تعيش حياة رفاه وترف، وتزداد غنى، بما يطبقونه من علم وتكنولوجيا، بينما المجتمعات النامية على النقيض تمامًا من ذلك. أما ما يجمع بين هذين النوعين المتناقضين من المجتمعات، فهو أن مشكلات البيئة توجد في جميع البلدان، وفي جميع مراحل التنمية، وبعض هذه المشكلات شائع بين بلدان متعددة، وأن تكون متباينة أشد التباين في درجة التطور والنمو. كما نجد - من ناحية أخرى - أن مشكلات البيئة كثيرًا ما تبرز في صور جد مختلفة بين بلد وآخر، ويلاحظ بعضها بصورة أكثر تواترًا، في البلدان الصناعية أو في البلدان النامية على حد سواء.

ولعل الفرق الوحيد يكمن في اختلاف طبيعة مشاكل البيئة في الدول المتقدمة عنها في الدول المتخلفة، فهي وإن كانت في الدول المتقدمة نتيجة التصنيع الكثيف وضرورة لازمة للثورة التكنولوجية التي تستطيع تقديم الحلول المناسبة لها ولو تكلف ذلك نفقات باهظة، فإن مشكلات

البيئة في الدول المتخلفة ترتبط بالفقر وضعف الموارد التي يحول دون مواجهتها أو تقديم الحلول التي تعالجها.

ويلاحظ الآن بالفعل، أن الكثير من البلدان المتخلفة يعرف نوعين من المشكلات البيئية: المشكلات التي ترجع إلى التخلف، وتلك التي تنجم عن استخدام بعض أساليب التنمية. فالظروف المعيشية السيئة من الوجهتين الصحية والغذائية في معظم المستوطنات البشرية الفقيرة والمتخلفة، والعجز الكبير عن مواجهة المشكلات البيئية الطبيعية، وانخفاض إنتاجية الأرض الزراعية نتيجة لاستخدام أساليب زراعية غير مناسبة، بل وضعفت إنتاجية العمل البشري نتيجة للمرض وسوء التغذية، كثيرًا ما ترتبط بتنمية غير كافية. وحتى في البلاد المتخلفة التي تبدأ في التنمية، كثيرًا ما تشهد تدهورًا في نوعية البيئة نتيجة لإستراتيجيات إنمائية أسيء تصحيحها. فكثيرًا ما أدت هذه الإستراتيجيات المتخلفة إلى استنزاف سريع لبعض الموارد وإلى زيادة مختلف أنواع التلوث، وانتشار بعض الأمراض المرتبطة بخلل البيئة.

وعليه، يمكن القول إن حماية البيئة والمحافظة عليها هي الشغل الشاغل للإنسان اليوم، فلم يعد من المقبول أن الإنسانية بنوعيها المتقدم والمتخلف، يجب عليها أن تعدل سيرها وتتمشى مع حتميات التكنولوجيا، بل إن النظرة الحالية ترى أن الصناعة والتنمية يجب أن تتمشى مع طبيعة الإنسان،،وتعمل ضمن قيود بيئية صارمة.

إن حماية البيئة يجب أن تكون هي الاتجاه والممارسة والفكر، حتى تستمر جهود التنمية بالعطاء، ويتسنى للجنس البشري فرصة البقاء.

لقد غدت مشكلات البيئة هما إضافيا من هموم المجتمعات الإنسانيةبعامة، والمجتمعات الفقيرة بخاصة حيث تواجه اليوم آلام التخلف وآلام البيئة معًا.

بسبب اتساع الهوة بين الدول المتطورة وبين الدول النامية؟ ولماذا ترى في عدم المساواة هذه خطرًا على الحضارة الإنسانية؟

لم يكن عدم المساواة في العصور السابقة محل قلق لأنه كان يسود عالما منقسما غير متصل الأجزاء إذ عاشت البشرية آلاف السنين مبعثرة في تجمعات لا يعرف بعضها البعض إلا في نهاية القرن الماضي، وبذلك لم يكن هناك اقتصاد عالمي، ولا علاقات منتظمة بين مختلف أنحاء المعمورة. وقد تم توحيد الكرة الأرضية بالقوة وإخضاعها لنظام اقتصادي واحد في ظل السيطرة الاستعمارية لأول مرة في تاريخ البشرية خلال القرن التاسع عشر. وغني عن الذكر أن هذه السيطرة قد قامت على استعباد شعوب العالم الثالث، وإهدار حقوقها بشكل كامل.

وبحصول المستعمرات على استقلالها عند سقوط الظاهرة الاستعمارية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، أخذ العالم يكتسب صفة العالمية الحقة بحرص شعوب العالم الثالث على ممارسة حقوقها بوصفها أعضاء في الجامعة الدولية؛ إذ تبدت الصورة الشوهاء والقبيحة لعلاقات عدم المساواة في العصر الراهن بسبب ترابط مختلف أجزاء العالم الذي ترك آثارًا اقتصادية وسياسية بعيدة المدى، عبر المحيطات والقارات، ومن ثم غدا التفاوت الواسع وعدم المساواة بين شعوب الأرض، يشكل خطرًا على الحضارات الإنسانية بأكملها كما أخذ يتضح أكثر فأكثر استحالة قيام الاستقرار في عالم تتباعد فيه مستويات الحياة بين الشعوب على هذا النحو الفاضح الذي نراه الآن.

وقد أخذ المجتمع الدولي يكتسب كيانًا متعدد المظاهر، لا يقتصر فقط على تجمع الحكومات، بل ظهرت إلى جانب المنظمات الدولية التي تضم الحكومات، الشركات متعددة الجنسية، بنشاطها المتشعب عبر الحدود الدولية. كذلك تكاثر عدد المنظمات الدولية غير الحكومية، المهنية منها وغير المهنية، حتى بلغ الآلاف. وظهرت قضايا لا يمكن

حلها، إلا على مستوى المجموعة الدولية كلها، مثل الإشراف على أعالي البحار واستغلال قاع المحيطات والسيطرة على الفضاء.

فثمة عناصر متعددة يتكون منها المجتمع الدولي الراهن تدعو لإطار تنظيمي وتشريعي يتجاوز حدود الدول وسيادتها، كما غدا التحسن الملموس والضروري لأقدار الأمم والشعوب النامية، شرطًا أساسيًا لا فكاك منه لتوازن عالمي جديد.

هل يمكن القول إن بذور جميع المشاكل المتصلة بالتنمية إنما تكمن في الانفجار السكاني الذي تشهده الدول النامية؟

لا شك في أن الانفجار الذي يعاني منه الآن الكوكب الأرضي، هو أحد الأسباب الرئيسية لمشكلات التنمية، ومشكلات البيئة معًا. ويبين التتبع التاريخي لتزايد السكان أن هذا التزايد يسير في لولب تقصر حلقاته باستمرار، وسوف يصل في المستقبل المنظور إلى حد هائل يصعب معه توفير الغذاء، ومتطلبات الحياة البشرية الأخرى لهذا العدد الهائل من السكان. كما أن النمو المتعاظم في عدد السكان يمثل المشكلة الرئيسية للبيئة، فهو يحدث آثارًا للمواجهة فيها.

ففي الوقت الذي احتاجت فيه الإنسانية إلى ستة قرون للوصول إلى خمسائة مليون نسمة في عام ١٦٥٠، وصل عدد سكان المعمورة إلى أربعة آلاف مليون في عام ١٩٧٥، ومن المنتظر أن يصل حجم السكان في العالم إلى ستة آلاف مليون في بداية القرن الواحد والعشرين.

ولكن هذه الأرقام تصبح مذهلة في بلدان العالم الثالث، إذ سيعيش في أواخر هذا القرن ٨٠٪ من سكان العالم في الجزء الأقل تطورًا منه، أي سيعيش أربعة من كل خمسة أشخاص في بلد متخلف. ومن المنتظر أن يزداد سكان إفريقيا أكثر من الضعف حتى نهاية هذا القرن، إذ سيقترب عددهم من المليار نسمة في سنة ٢٠٠٠. ويمكن تبين مدى الآثار السلبية للزيادة في السكان في إفريقيا إذا ما علمنا أن خطة عمل لاجوس التي

أقرها مؤتمر القمة الإفريقي الاستثنائي المنعقد في عام ١٩٨٠ حددت هدفًا لتنمية القطاع الزراعي بنسبة ٤٪ سنويّا، ولكن النسبة الحقيقية في الفترة من ١٩٨٠ـ ١٩٨٥ لم تزد عن ٧ , ١٪ فقط، بينما بلغت الزيادة في معدل السكان ـ خلال نفس الفترة ـ ٨ , ٢٪ سنويّا.

ولكن لا يجب أن ننسى أنه لا يمكن لنا تحليل ظاهرة السكان ونموها وتأثيرها في تطور الاقتصاد العالمي وخاصة في الوضع العصيب للبلدان المتخلفة، تحليلاً جديًا ودقيقًا، إذ لم نأخذ في الاعتبار أيضًا ـ إلى جانب الأرقام البليغة التي تمت الإشارة إليها ـ العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تشكل القاعدة والسبب الرئيسي لذلك النمو المتصاعد.

إن الجوع ظاهرة ترتبط بشكل وثيق بالفقر وبالاختلالات العميقة في دخل أغلبية بلداننا، وبعدم توافر الفرص، وبالجهل، وبالممارسات التمييزية، وبعدم العدالة.

إن موت عشرات الملايين من الناس جوعًا في البلدان الأكثر فقرًا في كل عـام، في الوقت الذي تكشف فيه الإحصاءات الصحية للبلدان الرأسمالية المتطورة، عن الزيادة المتصاعدة لتأثير الأمراض الناتجة ـ على الأقل بشكل جزئي ـ عن تناول مفرط في الغذاء، أو عن المأكولات غير المتوازنة بسبب استهلاك أكبر من المناسب للسعرات المحرمة على قطاعات كبيرة من سكان العالم المتخلف، ليشكل دليلاً واضحًا على عدم المساواة في مجال التغذية بين مختلف أنحاء العالم المعاصر.

وعليه، فإن مشكلة الجوع، تعد بلا منازع، القضية الأولى التي تواجه العالم المتقدم والمتخلف معًا، ذلك لأن حياة الإنسان، هي مسئولية الجميع، كما أن الجوع المتفشي لدى مئات الملايين من سكان كوكبنا الأرضي وموت مئات الملايين من الجوع، لهو إهانة ما بعدها إهانة للوعي الجماعي للإنسانية.

أي مرتبة تحتلها مشكلة الجوع بين مشاكل المجتمع البشري على اتساعه؟

يعاني من الجوع اليوم أكثر ٥٠٠ مليون إنسان في العالم، يعيش أغلبيتهم المطلقة في بلداننا المتخلفة. ولا شك في أن انتشار الجوع هو الجانب الأكثر أهمية وإثارة للشجن. وترتبط مشكلة الجوع ـ بشكل مباشر ـ بعدم قدرة دول العالم الثالث على إنتاج الموارد الغذائية الكافية لتلبية حاجات شعوب هذه الدول. فعلى سبيل المثال، كانت إفريقيا في عام ١٩٨٠ قادرة على تلبية ٨٦٪ من حاجاتها الغذائية، ولكن الدراسات التي أجريت في هذا الميدان تؤكد أنه خلال الفترة فيما بين عامي ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٠، سوف لا تستطيع إفريقيا أن تلبي سوى أقل من ٧٠٪ من حاجاتها الغذائية إلا إذا سارعت إلى اتخاذ تدابير لمواجهة هذه الأزمة.

وإذا كان من الواضح أن جزءًا مهما من حل هذه المعضلة الحادة يكمن في ضمان مصادر غذائية كافية، وأن الجميع متفقون على ذلك، إلا أن الحل لا يعتمد فقط على البحث عن أجوبة فنية أو علمية لزيادة الإنتاج والإنتاجية في مجال الغذاء، أو على ضم مساحات جديدة من الأرض لإنتاج الأغذية، بل إنه يرتبط بشكل لا ينفصم بحل القضايا الهيكلية الرئيسية لاقتصاديات الأغلبية العظمى من البلدان المتخلفة، والنظام الاقتصادي الدولي الحالي الذي يمنع التوزيع المتكافئ للأغذية سواء على المستوى القومي بين مجموعات السكان وفئاتهم المختلفة، أو على المستوى الإقليمي أو الدولي.

أي إن قضية الجوع، ولو أنها تعود في جانب منها إلى ظاهرة الجفاف والتصحر والانفجار السكاني، إلا أنها ترجع كذلك إلى أسباب وعوامل اقتصادية واجتماعية، تتمثل في عدم وجود البنية الأساسية (موانئ ـ طرق ـ وسائل انتقال) التي من شأنها تسهيل نقل المواد الغذائية في الوقت المناسب للمناطق المنكوبة بسبب المجاعة.

وتكمن جذور مأساة الجوع الحالية في مشاكل أخرى، ولا تكشف الأرقام الإحصائية الإجمالية عن البعد الحقيقي للمشكلة، لأنها تأخذ

بعين الاعتبار المقارنة بين مختلف قطاعات الدخل لسكان بلد أو منطقة معينة.

إن شعوب البلدان المتخلفة هي أكثر فقرًا وتعاني من الجوع والأمراض بشكل أكبر، وتتفشى فيها الأمية، نتيجة لنسبة الولادة العالية لديها، وبمعنى آخر فإن النمو غير المتحكم فيه للسكان لا يخضع للعوامل البيولوجية فقط، بل إنه وقبل كل شيء نتيجة للظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي خضعت لها هذه الشعوب على مدى قرون من الاضطهاد والاستغلال.

إذ من البديهي أن تطور هذه الشعوب سيؤدي تلقائيًّا إلى تقليص نسبة الولادة، لأنه يمكن التحدث عن تحديد النسل وعن تنظيم الأسرة، وعن السياسة الديموجرافية، على قاعدة معنوية وأخلاقية وإنسانية حقة، إذا ما تم توجيه النشاط الأول بالتحديد نحو معالجة الأسباب التي أنشأت المشكلة، أي يمكن القول إن القضية الحقيقية لا تكمن في الانفجار السكاني بقدر ما تكمن في عدم قدرة الدول النامية على معالجة هذه القضية لأسباب وعوامل أبعد وأكثر تعقيدًا من مشكلة الانفجار السكاني ذاتها.

لماذا تنفق دول العالم الثالث أموالا أكثر فأكثر في سباق التسلح، في الوقت الذي تعاني فيه من مصاعب اقتصادية متفاقمة؟

إن ثمة ظاهرة مؤسفة يمكن ملاحظتها منذ أواسط عقد الستينيات، تتمثل سماتها في الزج بالبلدان المتخلفة بنشاط في سباق التسلح، بل المثير للدهشة حقّا، أن معدلات نمو النفقات العسكرية في هذه المجموعة من البلدان يغدو اليوم أعلى مما في البلدان الغنية والمتطورة صناعيّا، كما تنمو سريعًا حصة الأقطار النامية في الميزانية العسكرية العالمية. إذ تشير الدلالات الرقمية إلى أن حصة الدول المتخلفة في عام ١٩٧٠ قد بلغت ٦,٧٪ من التخصيصات العالمية للاحتياجات العسكرية،

وأخذت هذه النسبة تتصاعد، فبلغت ٦, ١٢٪ في عام ١٩٧٥، ثم وصلت إلى أكثر من ١٦٪ في عام ١٩٨٠.

ونجد الإجابة عن هذا التساؤل أو التفسير لهذه الظاهرة متضمنة في الإجابة عن السؤال الثامن من هذا الحديث، والتي تتمثل في عدم الاستقرار الذي يسود بلدان العالم المتخلف. ولا شك في أن عدم الاستقرار في دول العالم الثالث يحفزها، بالرغم من فقرها وعدم توافر الموارد المالية لديها، على تخصيص نسبة عالية من دخلها المحدود لشراء السلاح وزيادة التسليح، من أجل الدفاع عن نفسها، في مواجهة أي عدوان خارجي، رغبة في التوصل إلى الاستقرار الداخلي، لا سيما وأن القوات المسلحة تشكل عنصرًا من عناصر الاستقرار في دول العالم الثالث، وهذه القوات بطبيعتها تحتاج إلى الأسلحة التي تضفي عليها الهيبة وتعمق لديها الإحساس بالكرامة.

ويضاف إلى كل ذلك، أننا لا ينبغي أن نقلل من دور الدول الصناعية المتقدمة والمنتجة للسلاح، في تسويق أسلحتها في دول العالم الثالث، تحقيقًا لمزيد من الأرباح للدوائر صاحبة المصلحة في هذه الدول.

تثبت حقائق العلاقات الدولية في المجال التطبيقي أنه من غير الممكن حل المنازعات الإقليمية القائمة مثل الحرب العراقية الإيرانية وغيرها من المنازعات الإفريقية بالوسائل العسكرية، فهل توافقون على ذلك؟

نحن نوافق تمامًا، بل ونؤمن بأن استخدام القوة لا يمكن أن يكون هو الأسلوب الصحيح، أو الطريق الذي يؤدي إلى تسوية الخلافات والمنازعات الإقليمية. ولقد أثبتت مسيرة التاريخ البشري تلك الحقيقة، وتعلمنا دروس التاريخ ـ سواء في الماضي أو في الزمن المعاصر ـ أن القوة العسكرية حتى وإن نجحت في تغليب طرف من أطراف النزاع الناشب، على الطرف الآخر، فإن ما ينفقه الطرفان المتنازعان من دماء وعداء، يظل بمثابة ميراث نفسي معقد أو جرح غائر لا يندمل، يثقل العلاقة بين الطرفين، ويشكل رصيدًا سلبيًا يلقي بظلاله على المستقبل،

كما قد ينفجر النزاع، وتثور المواجهة كلما جاءت الفرصة أو سنحت الظروف.

ومع ذلك، فإن أطراف النزاع، وبسبب من تورطها المباشر في المواجهة القائمة، عادة ما يسيطر عليها الاعتقاد بأن استخدام السلاح هو الأسلوب الحاسم، الكفيل وحده بتسوية النزاع لصالحها.

والعنصر الإيجابي الذي يمكن ملاحظته، أن كافة وثائق دول العالم الثالث، سواء ميثاق أديس أبابا، أو قرارات حركة عدم الانحياز، أو قرارات المؤتمر الإسلامي، تنادي جميعها بتسوية المنازعات بالطرق السلمية، وتنص على الوسائل الكفيلة بذلك، كما تناشد كلها أطراف النزاع بعدم اللجوء إلى القوة، وتجنب المواجهة العسكرية.

هل هناك خطر المغامرة باستخدام السلاح النووي خلال المواجهة التي تصنعها النزاعات الإقليمية؟

من حسن الطالع أن جميع المنازعات الإقليمية التي وقعت على مدى العقود الأربعة الماضية التي انقضت منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية في مختلف قارات العالم، لم يستخدم فيها السلاح النووي، ولعل السبب في ذلك، إما أن الدول المتنازعة جميعًا ليست منتجة للسلاح النووي، ولا تمتلك مثل هذه الأسلحة للدمار الشامل، وإما لأن الدول التي كانت تساعدها وتمتلك السلاح النووي، قد رأت أنه ليس في مصلحتها استخدام السلاح النووي، ومن ثم قررت ضرورة تجنب استخدامه في مثل هذه المواجهات الإقليمية.

ومع ذلك، فالخطر قائم وماثل ولا يجوز التقليل من شأنه، إذ مع احتدام المشكلات الإقليمية، واستمرار تعقدها دون بذل الجهود الكافية لحلها ووضع التسويات السلمية لها، والمحققة لمصلحة أطرافها، وهو ما يضمن لهذه التسويات أن تكون شاملة ودائمة، تظل الإمكانية العملية والنظرية لاشتعال مواجهة نووية واردة. ولا ينبغي أن يغيب عن البال

تلك المناسبات التي مرت بأزمة الشرق الأوسط، وبتطورات المواجهة العربية ـ الإسرائيلية والتي شهدت رفع درجة سخونة الموقف الدولي إلى درجة كادت أن تحدث خلالها الكارثة في مواجهة محتملة بين الشرق والغرب. كما تشكل تطورات الحرب العراقية ـ الإيرانية، واقتراب الأساطيل المتواجهة والمسلحة نوويًا من بعضها البعض، إلى درجة التماس، إمكانية عملية لصدام نووى مروع، تتطلع ـ بكل الأمل ـ إلى سرعة العمل على تجنبه، بوقف هذه الحرب المجنونة التي قد تكون هي الاستثناء الذي يثبت القاعدة.

ماذا يمكن للبشرية أن تواجهه إذا ما استبعدنا الاحتمال المتطرف الذي يتمثل في المواجهة النووية، وإذا ما استمر تطور الأمور على ما هو عليه؟

لو استبعدنا احتمال وقوع الحرب النووية، فإننا نتوقع استمرار المنازعات الإقليمية والحرب الأهلية والتدخلات الخارجية، وذلك لعدة أسباب رئيسية:

أولها: استمرار وتيرة التدهور في بلدان العالم الثالث، وعدم قدرة أغلبية هذه البلدان على الإفلات من مستنقع التخلف. بل واحتمال تزايد مظاهر الأزمة المتمثلة في الانفجار السكاني وما يرتهن به من بطالة وفقر وجوع، سوف يبقى على اتساع المنطقة المنكوبة على الصعيد العالمي، وسوف يؤدي ذلك بالضرورة إلى زيادة عدم الاستقرار السياسي في دول العالم الثالث، مما يدفع بدوره إلى احتمال قيام مزيد من المنازعات الإقليمية.

ثانيها: اتساع دائرة عدم الاستقرار السياسي، يشجع بدوره على مزيد من التدخلات الأجنبية، ويغري القوى الخارجية بالعمل على استثمار تلك الوضعية المتدهورة لصالحها،بهدف كسب مساحات إضافية في خضم الواجهة العالمية بين الشرق والغرب على امتداد الكرة الأرضية، ولا يخفى أن التدخلات الخارجية في المعركة المستمرة من أجل

الاستقطاب الدولي، من شأنها أن تفتح الباب لمزيد من المنازعات الإقليمية.

ثالثها: ضعف الأجهزة الدبلوماسية في الدول النامية التي يوكل إليها مهمة العمل على تسوية المنازعات الإقليمية بالطرق السلمية وعدم قدرة هذه الأجهزة على مواجهة المشاكل الفنية المترتبة على تسوية المنازعات القائمة، الأمر الذي يؤدي إلى استفحال الأزمات، واتساع نطاقها، بدلا من احتوائها والعمل على حلها.

رابعا: لامبالاة الدول الكبرى التي ستهمل تلك المنازعات المحلية، طالما لا يؤثر استمرارها على التوازن العالمي، بل إن قيام مثل هذه التوترات الإقليمية واشتعال المواجهات بين دول العالم الثالث، ربما كان من وجهة نظر الدول الكبرى أشبه بصمامات أمن، تفيد في الحيلولة دون وقوع منازعات مماثلة في أراضي هذه الدول أو داخل مناطق نفوذها.

يسود التشاؤم حول قدرة العالم الثالث على حل مشكلاته بنفسه.فكيف يمكن التغلب على هذا التشاؤم في رأيكم؟

في رأيي أن المقولة بأن دول العالم الثالث، لا تستطيع أن تعالج مشكلاتها بنفسها، لا تعبر عن نظرة تشاؤمية بقدر ما تعبر عن نظرة واقعية، لأن العالم أصبح وحدة واحدة، مترابطة ومتكاملة، ولا يمكن معالجة المشكلات الأساسية التي يعاني منها الجنوب، إلا بمشاركة فعالة من الشمال، أي لا يمكن تصور أي حلول حاسمة لقضايا العالم الثالث إلا بمساعدة شاملة من جميع الأطراف الأخرى. والأكثر من ذلك، فإن مشاكل العالم الثالث غدت ترتبط ارتباطًا لا انفصام له بالدول الغنية المتقدمة، وبالسياسات التي تتبناها، وبالمواقف التي تلتزم بها. فقضية المديونية الخارجية التي تعاني منها الدول الفقيرة والمتخلفة ترتبط بموقف الدول الدائنة التي هي في ذات الوقت الدول الغنية

والمتقدمة. وكذلك فإن قضية نقل التكنولوجيا مرتبطة أيضًا بموقف الدول الصناعية المتقدمة وقضية تخفيض التسليح، وقضية البيئة، وجميعها قضايا تؤكد على حقيقة أن المشاكل الجذرية التي تعاني منها دول العالم الثالث لا يمكن معالجتها إلا في إطار دولي وضمن حلول شاملة تشترك فيها المنظومة العالمية.

وإذا كان من الواضح أن المسئولية الرئيسية في تحقيق التنمية لدول العالم الثالث ستقع على عاتق دول العالم الثالث نفسها، وأن أداءها الاقتصادي سيتوقف في الجانب الأكبر منه على جهودها الخاصة، فإن الحقيقة التي لا شك فيها كذلك، أن المجتمع الدولي يتحمل مسئولية مهمة لأن سياسات البلدان الصناعية المتقدمة ستحدد إلى درجة كبيرة النتائج التي تحققها البلدان النامية.

لقد كانت تجربة العقد الماضي بمثابة نقطة تحول في إلقاء الضوء على درجة الترابط القائم حاليا بين جميع دول العالم. إذ غدا واضحًا أن بلدان «الشمال» لم يعد باستطاعتها تشكيل سياساتها دون اهتمام ببلدان «الجنوب»، بقدر ما لم يعد باستطاعة هذه الأخيرة تحديد إستراتيجياتها الإنمائية، دون أن تضع موضع الاعتبار، أوضاع الدول الصناعية والإجراءات التي تتخذها.

وعلى ذلك، فإننا وإن كنا لا نقلل من إمكان دول العالم الثالث، في أن تجد حلولا لبعض مشاكلها العاجلة، فإن الحقيقة الموضوعية الثابتة، هي أن القضايا الكبرى التي تواجهها، لا تزال خارج إرادتها وقدرتها وحدها على مواجهتها وعلى إيجاد الحلول الملائمة لها.

أين الخلاص من هذه الوضعية البائسة التي تعيش فيها الدول النامية؟

في الحقيقة، ليس لدينا أي بديل أمام ضرورة تغيير جذري للنظام الدولي القائم حاليا والذي يفرض على العالم الثالث علاقات اقتصادية غير متكافئة وغير عادلة، سواء أكان ذلك نظام «بريتون وودز» على الصعيد

المالي أم النظام الاقتصادى الدولي السائد، أم توازن القوى السياسية والعسكرية القائم على الصعيدين الاقتصادي والسياسي.

إن العالم الثالث مطالب بخوض نضال لا هوادة فيه لوقف التبادل غير المتكافئ الذي يحد من الدخول الفعلية الناجمة عن الصادرات، ويثقل كاهل اقتصادياتنا بتكلفة التضخم المتولد في البلدان الصناعية المتطورة، ويفلس شعوبنا. وكذلك النضال ضد سياسة الحماية التي تضاعف الحواجز الجمركية وغير الجمركية والتي تمنع صادراتنا من السلع الأساسية، والمواد المصنعة من الوصول إلى الأسواق الخارجية، ويعمل من أجل إلغاء الديون الخارجية لأغلبية البلدان التي ليست لديها الإمكانية الحقيقية لدفعها، ومن أجل التخفيف الشديد لثقل فوائدها بالنسبة إلى تلك البلدان التي تستطيع ـ تحت ظروف جديدة ـ الوفاء بالتزاماتها. كما أن العالم الثالث عليه أن يستميت من أجل السلام، وتحسين العلاقات الدولية، والحد من سباق التسلح، وتقوية نظام الضمان الجماعي الدولي، ومن أجل التخفيض الشديد للإنفاق العسكري، والمطالبة بتكريس جزء مهم من هذه المبالغ لتنمية وتطوير البلدان المتخلفة.

وما لم تتوافر الإرادة السياسية لإحداث هذا التغيير الجذري الشامل في هيكل العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية، فلا أمل من تغيير الوضع المأسوي الذي تعيشه دول العالم الثالث والذي يخيم حاليًا على السواد الأعظم للبشرية.

ولا أخفي ما يسيطر عليَّ من إحساس بالتشاؤم والخوف من احتمالات استمرار هذا الوضع المأسوي، وذلك للأسباب والعوامل التالية:

أولاً: أن الدول الغنية المتقدمة غير مستعدة ذهنيًا أو نفسيًا لإجراء تلك التغييرات الجذرية المطلوبة، كما أنه لم يتوافر بعد الإدراك الكافي لديها بأن الكارثة المحدقة بالعالم المتخلف ستطول آثارها العالم المتقدم كذلك وأن الإفلاس سيعم الجميع.

ثانيا: أن النجاح في إحداث تلك التغييرات الجذرية ـ حتى إذا خلصت النيات، واتجهت الإرادة إلى تحقيقها ـ يحتاج إلى سنوات طويلة من التفاوض والعمل المشترك حتى تكلل هذه الجهود الجماعية بالنجاح المنشود.

ثالثا: أن دول العالم الثالث تعاني الآن من الضعف والانقسام وافتقاد الإرادة المشتركة إلى الدرجة التي تجعل من الصعب عليها أن تمارس ضغطًا على الدول الغنية المتقدمة لكي تتعجل في إجراء تلك التغييرات الجذرية المطلوبة.

رابعا: أن الفجوة التي غدت تفصل بين ظروف معيشة المجتمعات الغنية المتقدمة، والجماهير الواسعة التي تعاني من التخلف والفقر والمجاعة والمرض والبطالة، تزداد عمقًا وذلك بفضل التقدم الهائل في التكونولوجيا المتطورة بحيث تزداد الصعوبة في إمكانية تجاوز الأزمة مع كل يوم يمر.

ماذا يجب أن يكون دور الدولة الاقتصادي في الدول المتخلفة؟

من الحقائق الثابتة ما تتسم به الدولة من ضعف في دول العالم الثالث بصفة عامة، إذ يكون ضعف الدولة انعكاسًا لضعف بنية المجتمع ككل. بل وفي كثير من الأحيان، فإن دور الدولة ونفوذ السلطة المركزية في مجال التنمية، يقتصر على العاصمة، ولا يمتد إلى أبعد من ذلك، ومن ثم فمن الخطأ تركيز مجهودات التنمية في القطاع العام أو في القطاع الحكومي، بل يتعين الالتجاء إلى اللامركزية بشكل واسع، وإلى إطلاق المبادرات الفردية للأفراد والقبائل والهيئات المحلية، واقتصار الدولة على دور التوجيه.

ولعله يكون من المفيد للحكومات في دول العالم الثالث أن تعمل ـ بكل جهد ـ على تهيئة الظروف الملائمة لتعبئة كل الطاقات واستنفار مختلف الهمم وتشجيع النشاط الخاص وفتح الطريق أمام روح الريادة

التي لا تكبحها القيود والعوائق، مادامت تلتزم بالصالح الوطني، وتكرس جهودها من أجل التطوير والبناء ضمن الإطار الأخلاقي والقانوني السائد في المجتمع.

هل من الممكن التغلب على أوضاع التخلف في ظروف يسودها عدم الاحترام لحقوق الإنسان؟

أعتقد أن من الأسباب المهمة التي يعود إليها إخفاق تجربة التنمية في كثير من دول العالم الثالث، عدم الاهتمام بالإنسان في هذه المجتمعات وبحقوق الإنسان التي تعد ضرورة حيوية لنهضة هذه الشعوب، والخروج من أزمتها.

إن عدم التأكيد ـ لدى معظم دول العالم الثالث ـ على صلة الرحم بين المواطن ومجتمعه ودولته، وحرمان هذا المواطن من ممارسة حقوقه وحرياته الأساسية، وفي مقدمتها حق المشاركة الديمقراطية، هو الذي يقود إلى العقم المعنوي، وإشاعة روح الإحباط والعجز، بل والهزيمة الداخلية والاغتراب الذاتي.

ولعل أنجح وسائل تأهيل المواطن ليكون أداة مناسبة لخوض معركة التنمية، هو الاعتراف بكرامته وبحقوقه الإنسانية، وبقيمته المعنوية. وتدلنا التجارب العملية في مختلف بلدان العالم الثالث على أن ما تعانيه حقيقة ليس هو الفقر المادي، بقدر ما هو الفقر المعنوي، إذ قد يمكن بناء المصانع وتشييد المستشفيات، وإقامة المدارس وغيرها من المؤسسات المادية، ولكن ما ينقص هذه المنشآت عادة هو الخبرات العلمية والإنسان القادر على تشغيلها. ولا شك في أن تأهيل الإنسان قضية ترتبط بقضية الإيمان بحقوق الإنسان وبالدفاع عنه وبكرامته.

وليس من المبالغة القول بأن احترام حقوق الإنسان هو أقصر طريق إلى تفجير طاقاته وتحقيق انتمائه، وتعميق الإحساس لديه بأنه المنتفع الأول من عملية التنمية، والمستفيد المباشر من عائداتها، والمستهلك لثمراتها، ومن ثم لا ينظر إلى التنمية وما تتطلبه من عطاء وبذل، باعتبارها

ظاهرة خارجية تستنفد جهده، وتستثمر كدحه، من أجل مصالح أقلية من البيروقراطيين والحكام المُمْسكين بمقاليد السلطة بالعاصمة.

إن ثمة حاجة إلى النضال من أجل استنفار وعي النخبة القائدة في دول العالم الثالث، بالحاجة الحيوية الماسة إلى الإسراع بوتيرة التغييرات الهيكلية الداخلية التي لا بد منها، وإلى اتخاذ الإجراءات الضرورية الرامية إلى رفع مستوى حياة المواطنين، واحترام حقوقهم السياسية والاجتماعية على السواء، وهو ما يشكل جزءًا لا يمكن فصله عن أي عملية تنموية حقيقية، تلك الإجراءات المتعلقة بإعادة توزيع الدخل، وخلق فرص للعمل، والصحة، والمسكن، والتربية، وحرية التعبير والمشاركة في اتخاذ القرار، وكفالة الحقوق الشخصية، والحريات الأساسية، أو بإيجاز، إعلاء حقوق الإنسان واحترامها.

كيف يمكن للمجتمع الدولي تقديم المساعدة للعالم الثالث في معركته من أجل التنمية؟

إن ظروف الأزمة المتفاقمة في الدول المتخلفة، والآفاق المظلمة التي تلقي بظلالها على المجتمع الدولي كله يجب أن تولد تفكيرًا عميقًا لدى العقول الأكثر استنارة في البلدان المتطورة، ولدى قياداتها المثقفة، بأن العاصفة التي تقترب ستؤثر - بشكل كبير - على العالم كله، ولن تترك قسما منه دون أن تطوله. فالتخلف الاقتصادي، والجوع، والبطالة، ونقص الموارد الطبيعية، وتلوث البيئة وغياب الظروف المعيشية البسيطة في العالم الثالث، لن تكون في المدى البعيد، بل وحتى المتوسط، لمصلحة البلدان الغنية المتطورة، بل العكس هو الصحيح، لأن التطور الإيجابي لوضعية العالم الفقير، سيمارس تأثيرًا انفراجيا على التجارة العالمية، وسيخفف من حدة البطالة. كما تؤكد الحقائق الموضوعية بأنه إذا تنامت اقتصاديًّا بلدان العالم الثالث، فإن ذلك من شأنه أن يسهم في تخفيف توتر الأزمة العالمية التي تخيم على مجتمع الأمم بأسره.

إنا لا نتحدث هنا عن التزام أخلاقي من جانب الدول الغنية المتقدمة تجاه الدول الفقيرة المتخلفة، ولا نقصد مجرد التضامن بين الشعوب، كإحدى القيم التي ينبغي أن يتحلى بها المجتمع الدولي، وإنما نود إبراز إحدى الحقائق التي غزت عقول النخبة الأكثر استنارة والتي تقول بأن رخاء شعوب الدول المتقدمة سوف لا يستمر إلا برخاء الشعوب الفقيرة.

ولا شك في أن التقارب بين الشرق والغرب، والوفاق الجديد الذي تتبدى تباشيره في الأفق، لهو أمل تتعلق به أفئدة البشرية من أجل إبعاد شبح الحرب الباردة، وتوليد إمكانات جديدة وطاقات إضافية يمكن توجيهها من أجل تنمية العالم الثالث.

أين يكمن خلاص الإنسان في رأيكم؟

إن الأزمة العميقة التي يعيشها العالم المعاصر والتي تتفاقم في البلدان المتخلفة نتيجة قلة التطور العام لقواها المنتجة، ولتشوه هياكلها الاقتصادية والاجتماعية إنما ستظل تؤثر ـ بشكل مباشر ـ على الوضع الدرامي الذي تعيشه شعوب تلك البلدان. ولا شك في أن استمرار تدهور الأحوال المعيشية لجزء كبير من سكان العالم، وامتدادات ذلك التدهور وتأثيراته السلبية الحتمية على سائر المجتمع البشري بما في ذلك الجزء من المعمورة الذي يتمتع بثروات هائلة، وبتقدم تكنولوجي مذهل، يشكل إهانة للوعي الجماعي للإنسانية.

ولكن إدراك هذه الحقيقة هو ضرورة ملحة، إذ يعتبر ذلك بمثابة البداية الجوهرية لرؤية المشكلة بمنظار مختلف، والتسلح بأكبر قدر من التفاؤل، بأن حل المشكلات المعقدة لكوكبنا إنما يكمن في التعرف عليها بأبعادها الحقيقية.

وفي الواقع، فإن قوى المنطق المرتبطة بغريزة البقاء هي التي ستقودنا تدريجيّا إلى الفرضية المحورية التي تقدم على ضرورة العمل الجماعي

المنظم لمواجهة مشاكل العالم التي تأخذ أكثر فأكثر في الترابط والتداخل، بل والتكامل، وصولا إلى ما غدا يعرف باسم «المسألة العالمية».

ومن ثم فإن «التضامن الدولي»، والشعور المتنامي لدى كل من الشمال والجنوب بالانتماء إلى نفس المجتمع البشري الذي يتجه صوب الكارثة، هو ما سوف يفرض البحث عن الوسائل العلمية والعملية لدراسة «المسألة العالمية»، ولدراسة المستقبل حتى يتسنى بناؤه بشكل أفضل، أو بمعنى آخر علينا ابتكار المستقبل وليس انتظاره!

ما جوهر التفكير السياسي الجديد؟

يتلخص جوهر التفكير السياسي الجديد في تزايد الاقتناع والإدراك بأننا نتمي جميعًا (الشمال والجنوب) إلى نفس المجتمع، وأننا نخوض رحلة مصير واحد على نفس السفينة التي إذا ما غرقت فإنها نهاية البشرية.

إن الفكرة الأساسية المبسطة تقول بأنه لا يمكن العيش في مجتمع يقوم نموه على تدهور ونفاد رأسماله البيئوي والطبيعي. ومن ثم فعلى الجميع ـ في الشمال كما في الجنوب ـ البدء في إجراء تحويل كبير في أساليب العيش والإنتاج والتفكير والتسليم بأن كل موارد الكرة الأرضية هي تراث البشرية، وأنه لا يجب أن تكون هذه الموارد موضوع استئثار أو احتكار، وأن التبادل الحر العالمي هو الأسلوب إلى تأمين ذلك. ومن ثم فينبغي ألا يعمد أي طرف إلى إهدار موارد الكرة الأرضية. ومن ناحية أخرى، فإن النمو التقني الذي يحتكره الشمال منذ عدة عقود يعتبر كذلك تراثًا للبشرية، ومن الضروري أن يوضع بتصرف كل البشر، إذ سيستمر النمو الشمالي في أداء دور أساسي في تقدم البشرية الضروري، ويقتضي الأمر المحافظة على الدينامية الضرورية لقدرته الخلاقة.

سيبقى الشمال طويلا هو المحرك للتقدم العالمي، هذا التقدم الذي تحتاج إليه البشرية من ثم يجب أن تستفيد منه كل البشرية.

ولا شك في أن ثمة قضايا محورية تطرح نفسها ـ بكل إلحاح ـ على جدول أعمال المستقبل، تتمثل في ضرورة الدفاع عن الحياة على سطح كوكبنا، وتحقيق نزع السلاح الضروري للتنمية، ومواجهة مشكلة الازدحام السكاني التي تشكل عائقًا أمام التنمية، وتهدد التوازن البيئي للحياة، وإقامة نظام عالمي يؤدي إلى تنمية عادلة للمجتمعات البشرية الكبرى.

وإذ يتضح عمليًا أنه لا يمكن للنظام القومي أن يحل مشكلة المواجهة الفعالة لهذه القضايا المطروحة بإلحاح في عصرنا الراهن، لأنه يتمحور حول الدفاع عن المصالح الداخلية التي قد تتناقض والسياسة الشاملة للبقاء، فإن التعلق بفكرة الحكومة العالمية، يغدو حلمًا منطقيًا. والعمل على تقوية نظام الأمم المتحدة كجهاز دولي له فعالية في الشئون الدولية المتباينة سواء أكانت سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية أم ثقافية، هو ما يدعونا للأمل وإلى ضرورة التشبث بهذا الأمل.

ما مدى ثبات السلام القائم على الخوف؟

قامت نظرية الردع النووي المتبادل على فكرة السلام القائم على الخوف وقد نجحت هذه النظرية في حفظ السلام العالمي على مدى العقود الأربعة الماضية، وحالت دون وقوع مواجهة نووية مدمرة.

ولكن إذا كانت نظرية السلام القائم على الخوف المتبادل قد استطاعت أن تحقق نتيجة إيجابية في مجال العلاقات الدولية في العصر النووي، فإنها لا تستطيع أن تحقق ذات النتيجة في مجال العلاقات الإقليمية وبين أطراف لا يملكون السلاح النووي، بل على العكس. فإن السلام الذي يقوم على الخوف، هو سلام بلا مستقبل، ولا يقوم إلا في الأجل القصير. وفي ظل توازنات مؤقتة للقوى، سرعان ما تتغير، يصبح السلام في مهب الريح.

إن الخوف لا يولد سوى الكراهية، ويربي الغرائز العدوانية، ولا يمكن

أن يكون أساسًا للاستقرار، بل يظل مهددًا بالانفجار، مع كل تغيير قد يطرأ على ميزان القوى، الذي تفرضه عوامل طارئة قسرية.

وتدلنا دروس التاريخ ـ البعيد منها والقريب ـ على أن كل محاولة لرفض السلام دون توافر مقوماته الأساسية التي تتمثل في العدل وفي إرضاء مصالح الأطراف المعنية، قد باءت بالفشل، وكان السلام الناجم عن مثل هذه المحاولات، أشبه بهدنة مؤقتة، تنتهي بمواجهة تقويض أركان السلام وتصحيح مظاهره الواهمة.

إن السلام الذي تتكامل له أسباب الحياة ينبغي أن يقوم على العدل، وعلى إقرار الحقوق المشروعة، والاعتراف بالمصالح الحقيقية التي لا مجال لإنكارها والافتئات عليها. كما أن السلام القائم على الرعب النووي يظل دائمًا باعثا على الرعب من دمار شامل، لا يبتعد شبحه المخيف أبدًا إلا بنزع السلام الذي هو القرين الأوحد، والبديل النهائي للخوف من الفناء الذي يظل يهدد البشرية ما دامت أنيابها النووية غير منزوعة.

بم يعود إبرام الاتفاقيات السوفيتية ـ الأمريكية الخاصة بخفض الأسلحة النووية على الدول النامية؟

إن إبرام الاتفاقيات السوفيتية ـ الأمريكية الخاصة بخفض الأسلحة النووية سوف لا يؤدي بشكل تلقائي إلى تحقق نتائج إيجابية لصالح الدول النامية، وإنما بشكل غير مباشر.

ولكن من شأن الأجواء المتولدة عن سياسة الوفاق الدولي التي هي مجرد حالة سياسية لتكييف الطموحات والإستراتيجيات المعبر عنها لدى الدولتين العظميين، بشكل متقابل، أن تقود إلى مزيد من الاهتمام بمشاكل العالم الفقير.

ذلك أن الفترات التي تحتدم فيها الحرب الباردة، وترتفع خلالها حرارة المواجهة الساخنة، تحتشد فيها كل طاقات القوتين الكبيرتين،

وتتركز مجهوداتها في تعبئة كل الموارد، وجعل الاهتمام من أجل المواجهة، وفي مجال الاستعداد للدفاع عن النفس ضد هجوم قد يقع على إحداهما من قبل القوة الأخرى. وعليه ففي هذه الأجواء، ينتفي لديهما الوقت والرغبة في الاهتمام بمشاكل وقضايا العالم الثالث، إلا من خلال الاستقطاب ومتطلبات المواجهة مع الخصم.

ويؤكد صحة ما نقول، أن المبالغ المخصصة اليوم للنفقات العسكرية، والتبذير الفائق للموارد التي يتطلبها سباق التسلح، يمثلان التجليات الأكثر وضوحا لهذا الاستغراق في المواجهة، ولعدم الشعور بالمسئولية لدى أيديولوجييه ومحركيه.

وعليه، فإننا نؤمن بأنه يمكن تخفيف الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تستحق أن تثير قلق الجزء الأعظم من الجنس البشري بشكل ملحوظ، لو استخدام في ذلك جزء بسيط فقط من الموارد المخصصة للنفقات العسكرية - إلى جانب تهيئة أجواء الانفراج الدولي والتوصل إلى الاتفاق على خفض التسلح النووي بين القوتين العظميين.

هل تساعد لقاءات القمة السوفيتية - الأمريكية على حل المشاكل الإقليمية؟

لا بد من التمييز بين نوعين من المنازعات أو المشكلات الإقليمية: المنازعات أو المشكلات التي أدت الحرب الباردة إلى تعثرها بطريق مباشر أو غير مباشر، والتي أدت المواجهة بين الشرق والغرب إلى تعقيدها، والمنازعات أو المشكلات التي ظلت ضمن أبعادها المحلية البحتة، ولم تتأثر بالحرب الباردة التي يدور رحاها بين القطبين المتصارعين، و ذلك إما لأن الدول الكبرى لم تهتم بها أو رأت فيها منازعات ثانوية لا تستحق الاهتمام، وإما لأنها قد اتفقت - ضمنيًّا فيما بينها - على عدم التدخل فيها.

وليس ثمة شك في أنه بالنسبة للمنازعات التي تأثرت بالحرب الباردة

فإن الوفاق الأمريكي ـ السوفيتي الجديد سوف يساعد على تخفيف حدة تلك المنازعات، كما سوف يساعد على تسويتها. أما المنازعات الأخرى التي ما زالت منازعات إقليمية، فإن أجواء الوفاق والانفراج، من شأنها أن تؤدي إلى استمرارها ضمن الإطار المحلي، مما يوفر لها إمكانات الحل المناسب أو يساعد على تسويتها، بل قد يشجع الوفاق ذاته على تدخل أطراف أخرى من أجل العمل على حلها والبحث عن تسوية مرضية لأطرافها.

ما تصوراتكم المحددة حول شكل المساعدة التي ينبغي تقديمها إلى إفريقيا في الوقت الراهن؟

تؤكد الحقائق المادية أن المساعدات التي قدمت إلى إفريقيا سواء من قبل الدول المتقدمة الغنية أو من قبل المنظمات الدولية، ما زالت ضئيلة لا تفى بالمطلوب، ولا تتمشى مع حدة الأزمة التي تهدد مستقبل القارة.

ولعل الظاهرة التي يمكن ملاحظتها بوضوح أن المساعدات المقدمة إلى الدول الإفريقية فردية من جانب الدول المانحة، بينما التنمية الشاملة ينبغي أن يتم تحقيقها على مستوى إقليمي، حسبما جاء في خطة لاجوس للتنمية القارية التي تم إقرارها في عام ١٩٨٠.

كما أن واجب الدول المانحة أن تعمل على تشجيع التعاون بين الجنوب والجنوب، أى مساعدة الدول الإفريقية لكى يساعد بعضها البعض الآخر، وأن تقدم مساعداتها ضمن خطة ذات أبعاد أشمل، وتستهدف تنفيذ مشروعات ذات عائد مباشر على النطاق الإقليمي أو شبه الإقليمي، وبذلك يمكن تخطي مشكلة التجزئة التي تعاني منها القارة الإفريقية التي تنقسم إلى خمسين دولة هي ضعف عدد دول أمريكا اللاتينية.

إن التنمية الفعالة لا يمكن أن تتحقق في الوحدات الصغيرة ومن

خلال هذه التجزئة غير المجدية، ذلك أن تحقيق حركة تعاون صلبة ومتلاحمة بين بلدان القارة، هو ما يكفل لعملية التنمية الإفريقية أن تؤدي دور الأداة الأقدر للدفاع الذاتي والمشترك عن مصالحها ويكفل لها التنسيق بين المواقف والاستخدام الجماعي الأقصى لكل خبراتها وتجاربها، وعلى الدول الراغبة حقّا في مساعدة إفريقيا، وفي إقالتها من أزمتها، أن تساعدها على توحيد طاقاتها وتعبئة مواردها ضمن هذا المنظور الأوسع والأقوى قدرة.

الولايات المتحدة تريد سكرتيرا، لا يكون بوجه خاص جنرالا!

حديث مع «جان لكوتير»(*)

جان لكوتير: حضرتكم مصري، من نسل أسرة كل رجالها من الشخصيات العامة؟

بطرس بطرس غالي: أنتمي بالفعل إلى أسرة مصرية من الطبقة البرجوازية العليا كانت دائما في خدمة مصر. منذ طفولتي، كنت أرغب في أن أصبح شخصية عامة. لم أكن أدرك معنى الكلمة لكن أسرتي كانت تشتغل بالسياسة ولم يكن هناك سبب كي لا أشتغل بها أنا أيضا. عديد من أبناء أعمامي كانوا من رجال البرلمان، وأعمامي كانوا وزراء للزراعة والخارجية، وجدي لوالدي أصبح تباعا وزيرا للعدل ثم الداخلية ثم الخارجية ثم رئيسا للوزراء ـ أول رئيس وزراء قبطي في تاريخ مصر الحديث.

عندما اغتيل جدك لوالدك، أتعتقدون أنهم كانوا يستهدفون قتل المسيحي أم قتل الوزير الذي من المحتمل أنه كان لديه ميول للغرب؟

حين ذاك، فسر الرأي العام هذا التصرف بأنه يرمي إلى مطلب له طابع ديني، لكني على اعتقاد دائم بأن دوافع قاتله كانت سياسية.

رغم هذا، فإن ممارسة مسيحي لوظيفة عامة في بلد الغالبية العظمى فيه

(*) باريس، إبريل ٢٠٠٥.

مسلمة، لم يكن أبدًا عائقا أو حائلا أمام أي من أفراد أسرتي من أجل الانخراط في هذا الطريق. إن ابن أخي يسير اليوم هو أيضا على نفس هذه التقاليد العائلية ويشغل الآن منصب وزير المالية.

لقد اخترتم دراسة القانون، ثم تدريسه. خلال هذه المرحلة، هل كانت منظمة الأمم المتحدة تستحوذ على جزء من انتباهك؟

كان التدريس هو رغبتي الرئيسية. لقد قمت بتدريس القانون لمدة ثلاثين عاما، في جامعة القاهرة وغيرها من الجامعات الأجنبية مثل كليات الحقوق في باريس وكولومبيا ونيويورك، وكنت قد جعلت منه واجبي في العديد من البلاد النامية. لهذا ارتبطت منذ وقت مبكر بالسياسة، ليس لسبب سوى أنه في عهد ناصر، لم يكن في مقدوركم التقدم للتدريس في الجامعة ما لم تكونوا عضوا في الحزب. فيما بعد، في عهد الرئيس السادات، عينت عضوًا في المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي.

خلال الفترة التي كنت أُدَرِّس فيها بكولومبيا، كنت أتابع بانتظام جلسات مجلس الأمن. بل إنني حصلت على خطابات توصية من أجل محاولة الوصول إلى مركز موظف بالأمم المتحدة... كنت آن ذاك بالفعل قد انجذبت للأمم المتحدة، لكني وقتها فضلت العودة لمصر ومتابعة مهنتي الجامعية.

بعد أكثر من عشر سنوات قضيتموها على رأس الدبلوماسية المصرية، كيف طرحت فكرة ترشيحكم لأعلى منصب بالأمم المتحدة؟

رأت هذه الفكرة النور في عام١٩٩١، خلال قمة رؤساء الدول الإفريقية في أبوجا، حيث كنت أمثل الرئيس مبارك. كان من المفروض أن يستلم السكرتير الجديد للأمم المتحدة مهام منصبه في اليوم الأول من يناير من العام التالي وكان الدور على إفريقيا من أجل الحصول على المنصب. كان هناك ثلاثة مرشحين يمثلون الدول الناطقة بالإنجليزية، لكن رؤساء الدول الإفريقية الناطقة بالفرنسية اعترضوا وأصروا على وجود مرشح

من الناطقين بالفرنسية. سألني الرؤساء بونجو وموبوتو وأياديها لماذا لا أتقدم... وقد وجدت الفكرة صدى في نفسي.

لم يكن الرئيس مبارك يحبذ هذا الترشيح على أساس أنه كان قد قام لتوه بترقيتي إلى نائب لرئيس الوزراء. من ناحيتي كنت أرى في هذا الترشيح فرصة فريدة من أجل رؤية مصري، عربي، إفريقي ينتمي إلى العالم الثالث يعتلي قمة الأمم المتحدة. ونجحت في التوصل إلى إقناع الرئيس ليتركني أجرب حظي. كان عَلي القيام بالعديد من الرحلات إلى الصين والهند وفرنسا وكندا وإفريقيا من أجل الحصول على المساندات. وبفضل الرئيس فرنسوا ميتران حصلت على تأييد رومانيا وساحل العاج. لكن خصمي الحقيقي مرشح زيمبابوي وواحدا من أقدم كبار موظفي الأمم المتحدة كان يحظى بتأييد الكومنولث وتأييد الولايات المتحدة على وجه الخصوص... في النهاية تم انتخابي بأغلبية أحد عشر صوتا من أصل خمسة عشر صوتا يمثلون مجلس الأمن وامتناع أربعة عن التصويت.

عندما وصلتم إلى رأس السكرتارية العامة، كيف كان تصوركم لمنصبكم؟ كيف مرت عليكم أشهركم الأولى في الطابق الثامن والثلاثين من البيت الزجاجي؟

كنت أعتقد أن الأمم المتحدة سيكون عليها أن تدير حقبة ما بعد الحرب الباردة. كنت مدفوعًا باقتناع مزدوج: **الأول** أنه كان لا بد من تقليص الفجوة الاجتماعية الكونية ما بين عالم غني، يزداد غنًى، وعالم فقير يزداد فقرًا؛ **الثاني** هو أنه كان لا بد من دمقرطه العولمة؛ كان يبدو لي أنه من العبث إنفاق الملايين من أجل دمقرطة الدول، ما لم يكن النظام العالمي يعمل في الوقت نفسه وفق معايير ديمقراطية. وكنت محظوظا لأن أول جلسة تُعقَد لمجلس الأمن على مستوى رؤساء الدول والحكومات في تاريخ الأمم المتحدة كانت بعد شهر واحد فقط من اختياري. وقد تبنت هذه الجلسة سلسلة من القرارات وعهدت إليَّ بتكليف. فهمت هذا التكليف على أنه طلب قدم إلي من أجل التفكير في الدور الجديد الذي يجب على الأمم المتحدة أن تؤديه في إطار ما بعد الحرب الباردة. بالتالي

كتبت تقريرًا بهذا المعنى، برنامجا من أجل السلام، أحدث صدى واسعا وأصبح هدفا للعديد من المناقشات، سواء داخل الجمعية العمومية أو مجلس الأمن. كل هذا دفعني إلى التفكير في أن السكرتير العام ليس مدعوا فقط لأداء دور جديد، لكن بالإضافة إلى ذلك كان يحظى أيضا بتأييد الدول الأعضاء.

في حين أن الأمر كان خطأ مزدوجا من جانبي، على أساس أن نهاية الحرب الباردة أعقبها ظهور قوة عظمى وحيدة، كانت تهدف بالأحرى إلى إدارة الأمم المتحدة كما يحلو لها.

فلنعد إلى الملفات الكبيرة خلال فترة تكليفكم. ما الحصيلة التي خرجتم بها من الخمس السنوات التي أمضيتموها كسكرتير عام فيما يخص توجيه العمليات التي أديرت تحت مسؤوليتكم؟

لقد نجحنا في بعض العمليات لكننا أيضا فشلنا في غيرها. وما أتمسك به هو أنه لا يمكن عمل شيء إذا لم تكن هناك إرادة حقيقية، لدى أطراف أي صراع من أجل العثور على حل، ومهما كانت الجهود التي من الممكن أن نبذلها. وعلى هذا الأساس نجحنا في السلفادور رغم أنها كانت عملية صعبة، كما نجحنا أيضا في موزنبيق والجابون. ونجحنا في وضع نهاية للتمييز العنصري في جنوب إفريقيا. في المقابل كانت نتائجنا متناقضة بشكل واضح في يوغوسلافيا السابقة وكانت رواندا بوجه خاص فشلا قاسيا، تعضض بإبادة عرقية. فشلنا كذلك في أنجولا، حيث، ورغم ثلاث جولات من وقف إطلاق النار وعمليتي انتخاب، استؤنفت الأعمال العدائية. لم ننجح لا في سيراليون ولا الصومال التي انسحبت منها كل القوات. لكن في المقابل لم يكن عمل الأمم المتحدة غريبا على السلام الذي يسود موزنبيق والسلفادور وجواتيمالا.

ما ردكم على الانتقادات التي وجهت إليكم فيما يخص إدارتكم لملف يوغوسلافيا؟

في مسألة يوغوسلافيا، واجهتني عقبتان رئيسيتان: غياب الإرادة لدى

الأطراف المشاركة في الصراع من أجل التفاوض، بعضها مع بعض، للتوصل إلى حل سياسي، وخلافات داخل مجلس الأمن نفسه.

كان هناك انقسام واضح جدا ما بين الأوروبيين من ناحية، بخاصة فرنسا وبريطانيا اللتان كانت لديها قوات على الأرض، وبين الولايات المتحدة التي لم تكن قد نشرت جنودا لكنها كانت تستخدم القوات الجوية. في النهاية كان يجب إن نضع في الحسبان الموقف الموالي للصرب والمساند من قبل روسيا. اندلع الصراع انطلاقا من اللحظة التي اعترفت فيها ألمانيا باستقلال كرواتيا. كل الولايات التي كانت تشكل الاتحاد اليوغوسلافي أعلنت استقلالها تباعا. اتسع نطاق الصراع في البوسنة وكان يجب تنظيم التعايش في المكان نفسه ما بين ثلاثة عناصر: المسلمين، الكاثوليك مع الكروات والأرثوذكس مع الصرب.

كانت مدينة سراييفو قد انقسمت وأصبحت مسرحا للأحداث، وكان دور الأمم المتحدة يقتصر على إمداد المدينة بالمؤن. لم نكن في عملية لحفظ السلام. إننا لم نقرر اللجوء إلى القوات الجوية الأمريكية إلا بعد وقت طويل جدا.

لماذا كانت هذه المسألة فشلا تاما؟ فوفق ما تقولون، لم يكن هناك مسئول واحد وإنما مسئولون عدة؟

حدث كثير من الانشقاق. من المؤكد أن الولايات المتحدة لم تكن ترغب في التدخل أو يجب أن أقول، إنهم لم يتدخلوا إلا مجبرين قبل الانتخابات الأمريكية عندما أصبحت الأوضاع غير محتملة. كانوا (أي الأمريكان) على اختلاف عميق مع الأوروبيين الذين كانوا ينتهجون سياسة مختلفة جذريا. ولا أريد للحظة واحدة أن أقلل من شأن مسئولية الأمم المتحدة، لكننا كنا في مواجهة موقف معقد لدرجة أنها أصبحت مستعصية تماما على الحل.

كان التساهل حلا سيترتب عليه التغاضي عن مسئوليات هذا وذاك. ما

كنت أعلم منذ البداية أن الأمريكان كانوا يأملون في عدم التدخل: أنا لم أعرف إلا بعد وقت كبير جدا أن التدخل الأمريكي في الصومال كان سيستخدم كذريعة من أجل عدم التحرك في يوغوسلافيا. قسم مؤتمر لندن السلطة ما بين الاتحاد الأوروبي ممثلا باللورد دافيد أوين والولايات المتحدة ممثلة بسايروس فانس. وفيما يخص العمليات العسكرية فإنها كانت قد وزعت ما بين حلف شمال الأطلنطي من ناحية والأمم المتحدة من ناحية أخرى. كما كانت هناك انشقاقات داخلية. في مثل هذه الحالة يصبح من المستحيل على الأمم المتحدة حل صراع تكون فيه الأطراف المشاركة على خلاف.

في مسألة رواندا، هل أنتم نادمون على أنكم لم تستطيعوا حشد المجتمع الدولي في مواجهة الإبادة العرقية التي كانت تنظم؟

في هذه المأساة، أعترف بنصيبي من المسئولية عنها. لكن عندما أدركت مدى عمق المأساة، أطلقت تحذيرا في الحال.

بلا شك كان يجب علي أن أظهر المزيد من الحدة والاعتراض بشكل أعنف على لامبالاة الدول. كنت أول من تحدث عن وجود إبادة عرقية لكن الولايات المتحدة أصدرت تعليمات بعدم استخدام هذه الكلمة. كان علي أيضا الإذعان أمام قرار تبناه الأمريكان إذ قرروا بموجبه أنهم سوف يحدون من تدخلهم في عمليات حفظ السلام. كان من الممكن منع إذاعه الألف هضبة، التي كانت تدعو يوميا عبر موجاتها إلى عمليات القتل الجماعي. لكن الأمريكان اعتبروا أن هذا كان سيكلفهم ثمنا غاليا جدا!...

مع ذلك يهيأ لي أن كنديا هو الجنرال دالير، كان على مسرح الأحداث، وقد أطلق منذ وقت مبكر جدا تحذيزا بشأن المذابح التي تقع؟

إذا كان تلغراف هكذا قد كشف عن مؤامرة محتملة، فإنه كان علينا أيضًا

أن نهتدي إليه وسط مئات التلغرافات التي نتلقاها كل يوم. لا يمكننا أن نقوم بتجريد الفترة من نصها الكامل: كنا قد عبأنا أنفسنا على خمس جبهات مرة واحدة.

فلنتحدث عن دور فرنسا. هل تعتقدون أنها كانت، بشكل أو آخر، متورطة في الإبادة العرقية؟

لا، لا أعتقد هذا. من السهل دائما إعادة سرد التاريخ بشكل مختلف. لقد ساندت فرنسا الحكومة القائمة. كل الدول تقوم بمساندة الحكومات التي في السلطة. إنها تلك التي نكون على اتصال معها ونساعدها، ديمقراطية كانت أو لا، سواء ارتكبت فظائع أو لا. وفي هذه الحالة كانت السلطة في يد الهوتو الأمر الذي يفسر موقف السلطات سواء كانت فرنسية أو بلجيكية أو غيرها. إن المجتمع الدولي علاوة على الأمم المتحدة لم يشغل نفسه أبدا خلال فترة الحرب الباردة بالشرعية الديمقراطية.

في المقابل كانت العملية التي قامت بها الأمم المتحدة في موزنبيق، نجاحا لا يمكن إنكاره. ما خطوطها العريضة؟

يجب أن أقول إنني قمت بوضع إجراءات غير مسبوقة تماما. كنت آمل في الحصول على تمويل من أجل مساندة المعارضة. وبما أن هذا الأمر كان ممنوعا بموجب نظام الأمم المتحدة، توجهت إلى الإيطاليين والنرويج مطالبا إياهم بتأسيس صندوق خاص يدار بواسطة دبلوماسييهم، ويكون الهدف منه مساعدة الأحزاب السياسية من أجل القيام بحملاتها. منذ ذلك الحين، وضع الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة على حد سواء ثقتهم في النهج الديمقراطي: قبلوا بالوصول إلى السلطة لا عن طريق السلاح، وإنما من خلال صناديق الاقتراع.

في كمبوديا، ما المساحات الحرة التي قمتم بالمناورة داخلها؟

حتى الدقائق الأخيرة، كنا نتفاوض مع الخمير الحمر من أجل المشاركة

في الانتخابات، لكنهم رفضوا. وأصيب نظام الأمم المتحدة فجأة بالخوف: «إننا نواجه خطر حدوث مذبحة، فلنسحب قواتنا وخبراءنا». لكنني رغم ذلك كنت مصرا على بقاء كل شيء وأن تجرى الانتخابات. حدث، للأسف حادث قتل الصيادين الفيتناميين الذين جاءوا للعمل في كمبوديا، لكن كل ذلك ظل دون أن يصل إلى الحد الذي تنبأ به البعض. بفضل اليابانيين، تمكننا كما حدث في موزنبيق من جمع الأموال اللازمة التي لم تخصص من قبل نظام الأمم المتحدة، من أجل توزيع أجهزة مذياع صغيرة في جميع أنحاء البلاد حتى نشرح للشعب أنه لا يجب أن يخشى التصويت، حيث إن التصويت سيكون سريا. لقد قمنا بمساندة مختلف الأحزاب السياسية ماديا، رغم أن صناديق الاقتراع لم تفرز فائزا واحدا وكان لابد من تشكيل حكومة ائتلافية. لكننا في الوقت نفسه ارتكبنا خطأ، حيث قمنا بإعادة توطين أكثر من مائة وثلاثين ألف لاجئ من مجموع ثلاثمائة وسبعين ألف لاجئ، لم يجدوا خيارا آخر سوى الإقامة في العاصمة لأن الحقول لم يكن قد تم نزع الألغام منها بعد. لذا حل البؤس على فينوم - بن.

لم تكونوا في صف المحكمة التي أقيمت لقادة الخمير الحمر وكنتم تعتقدون أنه خطأ؟ كنت أنا شخصيا في صف هذه المحاكمات؛ بل كنت قد كتبت أيضا مقالا أنتقد فيه وجهة نظركم. هل غيرتم رأيكم؟

لا أعتقد أنني كنت ضد هذه المحاكمات. كنت أعتبر أنه على الكمبوديين يقع الاختيار ما بين صيغتين: **الأولى** هي لجنة لتقصي الحقائق، تعمل على تحديد الجناة دون معاقبتهم. وبمقتضى هذه الفكرة، فإن العفو أهم بكثير من القصاص. وهو ما حدث مع ديزمونت توتو في جنوب إفريقيا ومع الرئيس كرستياني في السلفادور. **والصيغة الثانية** تقوم على تأسيس محكمة من أجل معاقبة المذنبين، وهو الأمر الذي تكون الدولة فقط هي المؤهلة له، لأنها تعرف أفضل من أي شخص آخر أوضاعها الداخلية. في حالة كمبوديا، فضلت عدم فرض أي شيء من الخارج عن طريق الأمم المتحدة والولايات المتحدة، من أجل ترك الحكومة لتقرر بحرية.

كنت على علاقة شخصية مع الأب أريستيد، كنت قد التقيت به في باريس وكنا نلتقي كثيرا، وكان يثق بي. كان لدينا مشكلة غاية في الصعوبة لدرجة أن الإدارة الأمريكية كانت منقسمة. البعض كان في صف عودة أريستيد والبعض الآخر كان في صف الإبقاء على الضباط في مكانهم. وصعوبة أخرى كانت تتمثل في عودة القوات الأمريكية التي كان عليها التدخل في هايتي من أجل التمكن من تسهيل عودة الأب أريستيد. عندما التقيت معه مجددا لم يكن في السلطة، لكنني شعرت بأنه يستعد من أجل استعادة السلطة.

من الشخصيات صاحبة الأثر الأكبر عليكم أو تأثرتم بها كثيرا في أداء مهمتكم؟

أفكر في نهرو وخلفائه، وبخاصة ناراسيمها راو الذي أدى دورا مهما. أو في رئيس وزراء اليابان ياكاسوني ياسوهيرو. كما أنني أحتفظ بعلاقات جيدة مع الزعماء الصينيين. إن الصين بلد مثير للاهتمام؛ إنها قوة المستقبل العظمى.

فهل ستلعب في المستقبل كما تؤكد اليوم، لعبة تعددية الأطراف والحوار ما بين الكبار؟. هناك أيضا كارلوس كاستانييدا وزير خارجية المكسيك، الذي توصلت معه إلى تأسيس أكاديمية للسلام بمدينة مونتون بفرنسا. القليل جدا من رؤساء الدول أو الحكومات هم من يهتمون بالمشاكل الدولية. إنهم في قلق دائم من فقد السلطة يدفعهم إلى ضرورة الاهتمام في المقام الأول بالمسائل الداخلية. بالتأكيد، هناك أمثلة مقابلة، لكنها بوجه عام سلبية: مثل تيتو في يوغوسلافيا وفيدل كاسترو في كوبا. لقد بذر الأخير الثورة لكنه كان صاحب رؤية عالمية ومشروع، مع تشي جيفارا من أجل القيام بالثورة في أمريكا اللاتينية.

إن فيدل كاسترو دائم الاهتمام بالمسائل الدولية وصعوبة إدارة الأمم المتحدة والعثور على حلول لمشاكل العولمة. لكن يجب أن أقول إن علاقتنا

اتخذت منعطفا خاصا بمناسبة انعقاد قمة دول عدم الانحياز ؛ التي قرر خلالها زعماء الدول العربية المطالبة بإقصاء مصر من المنظمة ؛ كنوع من الانتقام لقيام مصر بالتوقيع على معاهدة السلام مع إسرائيل واعتبرت آن ذاك أنها خيانة. كان كاسترو يؤيد هو الآخر إقصاء مصر. كان علي الوقوف وحيدا للدفاع عن الوجود المصري ؛ ذهبت لرؤيته حيث إنه كان يرأس المناقشات. ذكرته بأنه كان من الثوار وبصفته هذه يجب أن يفهم أن ما قامت به مصر تعد ثورة حقيقية وسيكون من الإجحاف وضعها خارج مقاعد عدم الانحياز. علمت فيما بعد أن كاسترو نفسه هو من كان وراء الحيلولة دون إقصاء بلادي بعد أن توصل لتبني قرار بتعليق الطلب.

هل تم منعكم من مقابلة الدالاي لاما بوصفكم سكرتيرا عاما للأمم المتحدة؟

إن هذا الأمر ليس ممنوعا بشكل رسمي، لكنني كنت أتحاشى هذا لصالح الأمم المتحدة لأنه كان علي الحفاظ على علاقات جيدة مع الصين. تعرضت للنقد عندما رفضت اشتراك الدالاي لاما في مؤتمر فيينا لحقوق الإنسان عام١٩٩٣.

أبلغني مندوب الصين أنه سوف ينسحب من المؤتمر إذا شارك الدالاي لاما. بوصفي سكرتيرا عاما للأمم المتحدة ألم يكن من مصلحتي أن أتأكد من مشاركة دولة تضم مليار نسمة؟ إنها ليست انتهازية سياسية، لكن ببساطة شديدة إنه دوري. كان علي التعامل مع الدول وممثليها، ومن ثم كان علي أن أضع في الاعتبار ما يطلبونه مني.

في عام ١٩٩٦ وصلت مدة تفويضكم إلى نهايتها؛ هل ترددتم في التقدم بطلب لتجديد مدة تفويضكم؟

نعم، بسبب سني. كنت قد بلغت إذ ذاك الرابعة والسبعين من العمر، وتقدمي لفترة تفويض ثانية كان معناه أنني سوف أنهي مدتي وأنا في التاسعة والسبعين من عمري. لكن من ناحية أخرى كنت منذ البداية

قد واتتني هذه الفكرة المؤسفة التي دفعتني إلى أن أعلن منذ البداية أنني أنوي البقاء لفترة تفويض واحدة، وهو الأمر، الذي لم يفت على مندوب الولايات المتحدة تذكيري به عندما حانت اللحظة المناسبة. لكن بعد أن بدأت في الانشغال ببعض الملفات المهمة بصفة خاصة في نظري، قررت مواصلة مهمتي. ومن هذا المنطلق قررت أن أقوم بفترة تفويض ثانية. كنت في الحقيقة، أفكر في نصف مدة لفترة سنتين أو ثلاث، وقد عرض علي وارن كريستوفر وزير الخارجية الأمريكي إذ ذاك كحل وسط البقاء لمدة عام آخر منوها علي بأنني أبلغ الرابعة والسبعين من عمري وعند بلوغي عامي الخامس والسبعين تتم دعوتي إلى البيت الأبيض من أجل الاحتفال بعيد ميلادي، وفي الوقت نفسه الاحتفال برحيلي. رفضت وأجبت، بأنني لا أقبل الحسنة. ربما كان ردي شديد اللهجة وكنت أعرف أنه سيفعل كل ما في وسعه من أجل إبعادي.

تشيرون إلى الرفض الأمريكي. هل كان العائق الرئيسي أمامكم أنكم تنتمون إلى العالم العربي؟

لا، لا أعتقد هذا. إن نقطة ضعفي كانت أنني صدقت أن الأمم المتحدة كانت ستؤدي دورا فيها بعد الحرب الباردة. لكن كل هذا تلاشى أمام انتصار قوة عظمى وحيدة كانت تعتبر دائما أن الأمم المتحدة لا بد أن تكون كيانا خاضعا لتعليماتها. خطئي أنني لم أفهم هذا الأمر بسرعة.

كانت هناك شكوك دائمة تجاهكم في الصحافة الأمريكية، رغم كل الخدمات التي أسديتموها لإسرائيل إذ ساهمتم بشكل قوي من أجل السلام بين هذا البلد ومصر؟

قبل وقت قليل من انتخابي، كنت قد بعثت برسالة إلى الإسرائيليين، أذكرهم بأنني ساهمت من أجل إحلال السلام بين مصر وإسرائيل وقلت لهم: «إذا لم تعترضوا على انتخابي أعدكم بالسعي من أجل تحسين موقف إسرائيل داخل الأمم المتحدة». وبالفعل قمت بتعيين إسرائيليين في مناصب مهمة داخل نظام الأمم المتحدة، الأمر الذي لم يحدث أبدا من

قبل. إذن، نجحت عمليًا في تحسين العلاقه بين إسرائيل والأمم المتحدة. على الأقل قبل قضية قنا في لبنان. كان الإسرائيليون قد قاموا بقصف معسكر الأمم المتحدة الذي لجأ إليه نساء وأطفال المقاومين، وأوقعت المئات من الضحايا. وكنت قد قمت بإرسال بعثة في الحال من أجل وضع تقرير عن الحادث. في رأيي كان هذا الهجوم متعمدا، لكن الإسرائيليين دفعوا بالعكس وزعموا أنه حادث. لقد قمت بالاتصال بأهيود باراك وغيره من قادة إسرائيل الذين طلبوا مني إعادة النظر في تقريري. وكان الأمريكان يسعون في الوقت نفسه إلى اقناعي بأن من مصلحتي أن يكسب حزب العمال الانتخابات في إسرائيل. ومن بين حلول الوسط التي اقترحوها علي طُرحت فكرة أن أكتفي بتقرير شفوي. لكنني تمسكت بتقريري المكتوب، وكانت هذه هي اللحظة التي كان علي أن أوجه فيها اللوبي اليهودي الذي اتفق مع الجمهوريين والديمقراطيين للمطالبة برحيل هذا البغيض «الذي ينتمي إلى العالم الثالث ـ العربي ـ المصري».

هل تعتبرون أنكم كنتم هدفا لحملة من أجل عدم الاستقرار ثم الطرد؟

بلا أدنى شك. كانت رسالة واضحة وموجهه إلى كل من سيأتي في المستقبل كسكرتير عام: «إذا لم تذعن بشكل كامل للقوة العظمى الوحيدة، فاحذر، وانظر ماذا فعلنا ببطرس غالي!». أصبحت هدفا مباشرا للهجمات المنظمة في الصحافة. اتهموني بمعاداة السامية ومعاداة الصهيونية وأنني غير كفء وأحابي العرب... قالوا إنني لا أعرف كيف أدير المنظمة التي أصبحت في وضع سيئ، كما لو كانت الولايات المتحدة التي لم تكن تدفع حصتها كان يمكنها أن تعبر بنا الأزمة الاقتصادية التي كنا غارقين فيها.

بعد الابتعاد، كيف تفسرون علاقتكم الصاخبة مع واشنطن؟

من المؤكد أن موقفي كان في صف العرب. إنني لم أخف أبدا أنني كنت في صف الفلسطينيين وشخص ينتمي إلى العالم الثالث، وهو الأمر

الذي لم يمر دون إثارة المتاعب. لكن أبرز الأحداث كانت مهاجمة الجمهوريين للأمم المتحدة لأنهم كانوا يشكون في أن المنظمة تريد إدارة الكوكب والهيمنة على السياسة الخارجية الأمريكية. وقالوا إن: «السيد كلينتون مبتدئ، وبطرس غالي سياسي عجوز محنك، إذن فإنه هو الذي سيسيطر..». وأتذكر الرسم الساخر الذي صور كلينتون وهو يلعب بدولاب سيارة قديم وأنا أدير السياسة الخارجية الأمريكية! لقد تصادف أن موعد الانتخابات الرئاسية الأمريكية تزامن مع موعد إعادة انتخاب السكرتير العام. إن المرشح الجمهوري السيناتور بوب دول، كان قد أثار الرأي العام الأمريكي بزعمه أنني أمتلك مروحيات تجسس من أجل مراقبة الأراضي الأمريكية، وأنني أريد إدارة الجيش الأمريكي، وأنني أصدر الأوامر لحلف شمال الأطلنطي، وأنني أمنعهم من التصرف... مما صعب على المرشح الديمقراطي أن يعلن مساندته للأمم المتحدة ويتنصل في الوقت نفسه من سكرتيرها العام.

الخلاصة هي أن الولايات المتحدة كانت تتهمكم بالإمبريالية والفردية. هل كانت هذه المعارضة قائمة طوال فترة استمرار مهمتكم؟

كنت أقول دائما إنني السكرتير العام، يعني سكرتيرا للدول، كان لا بد له أن يكون قادرا في ظروف معينة على التصرف كجنرال. لكن الولايات المتحدة تريد سكرتيرا، وليس جنرالا بوجه خاص.

وكلما زادت المشاكل تعقيدا كلما زاد التحفظ والمعارضة. أتذكر أنه خلال عامي الأول، كنت أحتفظ بعلاقات ممتازة مع الرئيس جورج بوش الأب ومع مندوب الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة. لكن الأمور تغيرت مع انتخاب بيل كلينتون وتعيين مادلين أولبرايت.

ومع ذلك وكما هي العادة كان الديمقراطيون أكثر تفتحا على العالم، وبيل كلينتون وجه كثيرا من الاهتمام لمشاكل الشرق الأوسط والسلام في هذه المنطقة...

لا، ليس في البداية. كان بيل كلينتون يعتبر أن هزيمة غريمه (بوش الأب)

كانت ترجع بشكل كبير إلى أنه في الحقيقة انفتح كثيرا على المسرح الدولي مهملاً الشئون الداخلية. وكلينتون كان يريد إذن تكريس كل طاقته من أجل المسائل الداخلية. وبعد سنوات عديدة قضاها في البيت الأبيض قرر أخيرا إعطاء الأولوية والمشاركة في الشئون العالمية وبشكل خاص جدا الصراع في الشرق الأوسط.

كيف يحدث أنه خلال فترة ما كفت الولايات المتحدة عن دفع حصتها وهو الأمر الذي شجع بلادا أخرى على التصرف بالمثل؟

كان هذا نتيجة طلب الكونجرس. كانت الولايات المتحدة تريد الحصول على تغييرات وأعلنت استياءها من الطريقة التي تدير بها الأمم المتحدة مشاكل الكون. إنه أسلوب من الممكن لكثير من الدول أن تستخدمه من أجل الضغط على المنظمة. وللأسف فإن هذه المسألة لها تأثير معد، وأدى بنا إلى الدخول في دائرة مفرغة. في الحقيقة أن من اختصاص الأمم المتحدة أن تدفع للدول التي تقوم بوضع قوات تحت تصرف منظمة الأمم المتحدة.

لكن عندما التقيت رئيس الوزراء الفرنسي إدوار بلادور لأطلب منه زيادة عدد القوات الفرنسية في يوغوسلافيا رد علي بأنني لا أدفع، وأنه تلقى في التو شيكا بقيمة مليون دولار تأخر وصولة ثلاث سنوات! الحقيقة أننا لا ندفع ولكي نتمكن من الاستمرار في العمل كنا نقترض دون فوائد من الدول التي كانت قد شاركت في عمليات حفظ السلام.

وقال لي غيره من المسئولين، إنهم لن يخصصوا المزيد من الجنود مادمت مدينا لهم بالمال. لكن لا يجب أيضا التقليل من شأن عامل آخر، مرتبط بالخسائر البشرية للدول التي كانت ترسل قوات. عندما يكون هناك أموات من الممكن إن يصبح الرأي العام مصدرا للضغط ويحمل حكومته على طلب سحب قواته. إن هذا ما يحدث اليوم في العراق، حيث تقوم بعض الدول بسحب قواتها المشاركة، حتى ولو كانت قوات رمزية.

بعد وصفكم لمثل هذا النوع من المواقف، هل تنوهون إلى مسألة الصومال؟

بالفعل، عندما قرر الأمريكان سحب قواتهم من الصومال تبعتها الدول الأخرى، ومنذ عام١٩٩٠محيت الصومال من على الخريطة. بالتأكيد هناك الأرض والشعب لكن لا توجد حكومة. هناك حوالي أربعين زعيما ومدينة مقديشو مقسمة إلى ثلاثة أجزاء ومن أجل المرور من جزء إلى آخر يجب الدفع أو الحصول على تصاريح خاصة.

وهذه المسألة هي أصل ما يطلق عليه اليوم «الأعراض الصومالية»، وهي تعني رفض الرأي العام الأمريكي المشاركة في عمليات السلام.

وسط أي مناخ قمتم بترك منصبكم؟ هل عشتم كل هذا في جو من الحزن والمرارة؟

لقد عشت إلى جوار السلطة وحصلت على هذه السلطة وفقدتها. وما أن تفقدها لا يأتي أحد لرؤيتكم.

لم أكن أتلقى أي اتصال هاتفي ولا زيارة وقد حذرني أحد زملائي أنه في اليوم التالي مباشرة لخروجي، لن يأتي أحد إلى مكتبي حتى لا يثير استياء السكرتير العام القادم. قضيت آخر أسبوعين من فترة تفويضي في عزلة تامة. لكن لا يوجد شيء غريب في هذا. إنه الموت المدني، وهو أمر موجود منذ أيام القانون الروماني! لكنني في الوقت نفسه تقبلت الوضع بروح مرحة وعندما كان يأتي أصدقاء لرؤيتي بعد انتهاء مدة تفويضي كنت أنبههم: «احذروا، إنكم تجازفون بمستقبلكم».

هل تعنون كوفي عنان بشكل شخصي؟ وهل ظلت علاقتكم به ودية؟

نعم، بل إنني قمت بترقيته. إنه السكرتير العام المساعد الوحيد الذي تمت ترقيته مرتين متتاليتين. كنت أريد تشجيع وجود الأفارقة داخل الأمم المتحدة ولم نلتق إطلاقا منذ إن قمت بترك المنظمة.

ما رؤيتكم لمستقبل الأمم المتحدة؟

إن الأمم المتحدة تمر بأزمة خطيرة جدا، بدأت مع نهاية الحرب الباردة وقبل وقت كبير من هجمات الحادي عشر من سبتمبر. طوال فترة الحرب الباردة كانت الصراعات تحل داخل كل معسكر، وحتى إذا نشب خلاف ما كان من صالح القوتين العظميين تحجيم هذا الصراع حتى لا يتسبب الأمر في اندلاع حرب عالمية. كان الأمريكان وراء ما حدث في الصومال وموزنبيق وأنجولا، بينما كانت روسيا تمسك بإثيوبيا وبكثير غيرها.

ـ عندما انسحب الاتحاد السوفيتي ما بين مساء وضحاه، لم يبق سوى قوة عظمى واحدة ووجدت الأمم المتحدة نفسها في مواجهة عديد من الصراعات دون أن يكون لديها لا القدرة ولا الإمكانات اللازمة من أجل إدارتها. لقد استخدمت الولايات المتحدة الأمم المتحدة «كما يحلو لها» في إطار سياسة أحادية الجانب بشكل خاص.

وأجد أنه من المبالغ فيه جدا القول بأن المنظمة لم تعد تعمل، لكن من المؤكد أننا لن نستطيع الاستغناء أكثر من ذلك عن القيام بإصلاح عميق.

إن الرئيس الأمريكي ولسون هو من قام بتأسيس عصبة الأمم وروزفلت هو أيضًا رئيس أمريكي كان منشئ الأمم المتحدة، ولا يوجد سبب يمنع من إحياء أمم متحدة جـديدة من وسط الرماد مثل طائر العنقاء الأسطوري ويكون ذلك على يد رئيس أمريكي. إلا أن ميزان القوى يمضي في حراك مستمر ولا يجب الحط من قدر إمكانية ظهور قوى عظمى جديدة في القريب. إنني أفكر في الصين والاتحاد الأوروبي وروسيا والهند الذين سيقومون بقلب ميزان الأحادية الأمريكية. وهنا توجد وسائل التغيير.

ما التحديات الجديدة التي تواجه الأمم المتحدة، وتواجه تطلعاتكم؟ هل تعتقدون مثلاً أنه مع حلول الجزء الثاني من هذا القرن الجديد يمكننا أن نأمل في تهدئة التوترات

السائدة ما بين النصف الشمالي والنصف الجنوبي من الكرة الأرضية، والحد من الانقسامات ما بين الشمال والجنوب؟

إننا ما زلنا نعيش في نطاق دولة الأمة حيث تريد كل دولة حماية مميزاتها وترفض مقاسمة ثرواتها مع الرواندين أو أي من سكان الغابات البكر في البرازيل. اليوم توجد كل المنظمات غير الحكومية والشركات المتعددة الجنسيات في الشمال بينما يظل الجنوب مهمشا. إننا في حاجة إلى نظريات جديدة لكننا لم نحسب بعد كل تداعيات العولمة. منذ عدة سنوات مضت لم يكن أحد يهتم بمسائل البيئة ورغم كل ذلك في ليلة وضحاها قامت حوالي أربعين دولة بتأسيس وزارة للبيئة خاصة بهم. كذلك هل وضعنا في الحسبان الحجم الدولي للإرهاب؟ إن الإرهابيين لديهم أموال موضوعة في جزر جامايكا (الكايمان) وتتلقى السلاح من الدول الأوروبية التي تتصرف وكأنها تقوم بنشر الفرع الذي تجلس عليه. إن الإنسانية دخلت إلى حقبة جديدة وستجد نفسها في مواجهه ثورات لا تقل أهمية عن اختراع الكهرباء والماكينة البخارية وماكينة الطباعة. الشيء الوحيد المؤكد اليوم هو أن المشاكل لن يكون من الممكن حلها إلا على الصعيد الكوكبي.

إن أمم متحدة الغد يجب عليها أن توفر لنفسها الوسائل التي تمكنها من محاربة الفجوة ما بين الشمال والجنوب بشكل أكثر فاعلية، هذه الفجوة للأسف لا تكف عن الاتساع. رغم ذلك فإنه لا مفر من أن تظل الهوة محفورة ما بين الشمال والجنوب. ونحتاج إلى أكثر من حقبة من أجل تغيير هذا، وربما أيضا قد نحتاج إلى ثورة فكرية تفرض الاعتماد بشكل أفضل على المجتمع المدني. ويقع على عاتقنا العثور على مناهج أخرى من خلال الفدرالية أو غيرها من الأساليب. حتى يصبح كل من له دور سواء كان دولا أو برلمانيين أو أحزابا سياسية أو كيانات إقليمية أو منظمات غير حكومية على مستوى المشاركة في إعداد الضوابط التي يجب أن تقنن العولمة. وهذا ليس بمستحيل.

إنكم تقترحون أيضا إعادة تأسيس العلاقات ما بين الجمعية العمومية ومجلس الأمن. هل تعتقدون أنه هنا أيضا يجب أن يكون هناك إصلاحات مهمة؟

بالتأكيد، إن مجلس الأمن لم يعد يمثل توازن القوى كما كان الأمر مع نهاية الحرب العالمية الثانية. إن قوى مثل اليابان وألمانيا والهند والبرازيل كان من الواجب أن تشارك ويجب العثور على سبيل للتواصل إلى توازن ما بين الجنوب والشمال وبين الدول النامية وتلك التي في طور التنمية. إن هذا يتطلب مباحثات طويلة وصعبة لكنه أمر لا مفر منه.

ـ أنا نفسي كنت قد حاولت، وكانت هذه أيضا واحدة من أخطائي، لقد حاولت إقناع ألمانيا واليابان أن يصبحا أعضوين في مجلس الأمن؛ كان هذا خلال عامي ١٩٩٢، ١٩٩٣ لكنني صدمت في هذه الفترة باعتراض من اليابان. لقد نُظمت هناك مظاهرات واتهموني بأنني أريد تغيير الدستور الياباني من أجل استدعاء الجنود اليابانيين. واجهت نفس المشكلة في ألمانيا حيث كان يجب علي أن أبعث بأحد مساعدي السكرتير العام من أجل الدفاع أمام المجلس التشريعي الألماني عن فكرة أن مشاركة ألمانيا في عمليات حفظ السلام لا تتعارض مع القانون الأساسي الألماني.

خلال فترة عملكم الدولي، أي رسالة كنتم تريدون توصيلها؟

بعيدا عن خبرتي الدولية، مازلت متعلقا بعمق ومن كل كياني ببلدي. وأعتقد أن الدولة الأممية التي لا تزال بعيدة جدا عن الاختفاء ستظل تؤدي دورا بالغ الأهمية خلال هذا القرن. إن العولمة ستجعلها تفقد جزءا من سيادتها، لكنها ستظل إلى حد كبير صاحبة الدور الرئيسي. وعليه فإن بقاء الدولة الأممية لن يكون رمزا للانكماش على الذات داخل أراض وطنية. وفي عصر العولمة والكونية نحن في حاجة أكثر من أي وقت مضى لرؤية الدول والرأي العام بها يهتمون بالحركة العلمية ونراهم يشاركون في حل المشاكل الدولية ووضع القواعد التي ستلتزم بها الإنسانية كلها. علينا واجب مع بداية هذا القرن الواحد والعشرين، أن نفتح نوافذنا على العالم ونفتح آفاقنا للحوار والمشاركة التي تفرضها علينا مصائرنا المشتركة.

قوانين التاريخ

كونسطنطين فان بارلوفن(*)

كونسطنطين فان بارلوفن: أي معنى يرتدي اليوم مفهوم الحرية؟

بطرس بطرس غالي: أعتقد أنه يجب التزام الحذر اتجاه كل تفسير متأوْرَب للحرية، لأن العقل الأوروبي مرتبط بوجه خاص بحرية السفر والانخراط في النشاط السياسي. يجب العودة إلى الأصول. أصل الحرية هي التأكد من الحصول على ألفي سعر حراري يوميًا وأن يكون لديك سقف يظلك وعمل. من دون هذه العناصر الأسياسية، تكون الحرية لا معنى لها. عندما نتحدث عن الحرية فإننا نادرا ما نضع في الاعتبار حقيقة أن ربع سكان العالم لا يمكنهم الحصول على أقل قدر من الطعام، وأن مليار نسمة أميون، الأمر الذي يحرمهم من كل حرية للإدراك ويحرمهم من حرية القراءة بوجه خاص.

هل يجب أن يكون هناك مفهوم واحد للكرامة البشرية في العالم، أم أنه يمكننا أن نتخيل أشكالا مختلفة للكرامة وفق التقاليد والثقافات والأديان ـ الكرامة كسبب للوجود الأنثروبولوجي لحقوق الإنسان؟

إن الكرامة كلمة كثيرة الاستخدام في بلاد العالم الثالث، خاصة في هذا الجزء من العالم الذي ترجع أصولي إليه. بالعربية تشير كلمة الكرامة إلى واحدة من أهم تعريفات العالم العربي، بالتحديد في بلاد لا يتوافر

(*) برلين ٢٠٠٦.

فيها أقل قدر من الطعام والأمان. إن هذا المقدار الضئيل من الكرامة يجب أن يطبق على العالم بأسره، قبل أن يتم وضع حتى أي تصور لتنوع الأشكال.

الأصوليات المعاصرة، والقوميات المذهبية والدينية بكل ما تحتويه من تعقيد ألا تعتبر شكلا من أشكال مناهضة الحداثة؟

يجب الإشارة إلى أنه لا يوجد هناك نوع واحد من الأصولية، لكن الكثير: الأصولية الهندوسية والمسيحية واليهودية والإسلامية. وكل واحدة من هذه الأصوليات تستند إلى رفض الاعتراف بالغريب. وهذا هو القاسم المشترك بينها. بمعنى آخر هي عودة إلى القرية. وأسمي هذا مشكلة الحوار ما بين القمر الصناعي والقرية. عندما يصطدم الشخص العادي بمشاكل العولمة ينتابه شعور بعدم الأمان. عندما يفتح التلفاز الخاص به ويرى مشاهد وصور الإبادة العرقية في رواندا، ثم يرى مشاهد حصار سراييفو يشعر بعدم الأمان ولا يكون لديه سوى رغبة واحدة هي العودة إلى قريته، إلى الأصول، إلى الأسرة وإلى الدين. كما يعزز لديه خوف غريزي من الغريب أو من كل ما لا ينتمي إلى قريته. يأخذ رد الفعل هذا أشكالا مختلفة في كل بلد ويتبلور بوجه خاص داخل إحساس بالفوقية يصدر كرد فعل. وفي الوقت نفسه لديهم العقد الخاصة بهم ويمارسون معتقداتهم الخاصة. في فرنسا لديك لو بين وفي الولايات المتحدة هناك الكو كلوكس كلان؛ لكن أيضا معظم أعضاء الكونجرس لا يسافرون أبدا خارج البلاد. في بلاد العالم الثالث يتبنى هؤلاء الأصوليون بالفعل موقفا مناهضا للغرب.

هل يبقى هناك أي فرص كي نرى خلال هذا القرن الجديد بداية حوار بين الثقافات والأديان، نرى هوية ثقافية منتشرة للحضارة العالمية تتناسب مع «تعددية» الثقافات والأديان، و«اندماج» الثقافات؟

أشارك في عديد من التبادلات من هذا النوع، ونقوم ببذل جهود حقيقية

في أجزاء مختلفة من العالم من أجل تشجيع هذه المحاولات. لكننا ما زلنا بعيدين عن أي حوار حقيقي. إننا ما زلنا في مرحلة نهوض الأصولية والأفكار الرجعية.

الديمقراطيات هل هي ديمقراطيات حقيقية، ليس بالمعنى الرسمي والسياسي للكلمة، لكن بمعنى أنه نظام يقدم إيجابيات واقعية لاتجاهات الحضارة التقنية؟

أعتقد أن الديمقراطية في خطر بسبب العولمة ـ أو بالأحرى العولميات ـ لأننا نواجه العديد من أشكال هذه الظاهرة: عولمة مالية، عولمة الاتصالات والإرهاب والمخدرات والمرض. إن كل كيان من هذه الكيانات لديها سرعتها وخصائصها، وستكون مجلبة للمشاكل العالمية التي لن يكون من الممكن حلها بواسطة دولة واحدة ولا حتى دولتين. إننا في حاجة إذن إلى منتدى دولي، ربما الأمم المتحدة أو صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي.

حاليا، لا يتم تناول هذه المشاكل بشكل ديمقراطي. إن من يقع على عاتقهم مسئولية هذه المسائل ليس في مكانة تسمح لهم بتقديم كشف حساب، وهنا يكمن الخلاف الرئيسي. إننا نشجع الديمقراطية، على الصعيد الوطني، إننا نقوم بإنشاء أقسام لها في قلب الأمم المتحدة كما نقوم بتأسيس منظمات غير حكومية تقوم بمساندة الديمقراطية عن طريق مراقبتها للإجراءات الانتخابية، كما نشجع الديمقراطية من خلال تقديم الأموال للأحزاب والإصرار على ممارسة معقولة للسلطة وحماية حقوق الإنسان. لكن على الصعيد الدولي، لا توجد ديمقراطية. إذن، ما لم نقم بتأسيس ديمقراطية دولية إلى جانب أو فوق الديمقراطيات الوطنية، فإن الديمقراطية الحقيقية، الديمقراطية الوطنية ستظل في خطر. لماذا؟ لأنه كلما أصبحت مشكلة ما عالمية كلما تقلصت دور الدولة ـ الأمة وضَؤُلت أهميتها لدرجة أن الديمقراطية الوطنية من الممكن أن تكون بغير ذي فائدة. كيف إذن يمكن حل هذا التناقض الجوهري؟ لدينا ١٨٥ دولة،

نقوم بتشجيعها على تحسين الديمقراطية داخل حدودها، لكن المشاكل العالمية الآن هي التي يتم تناولها وحلها بشكل غير ديمقراطي.

مرت الآن حوالي خمسة قرون على مد الحضارة الغربية إلى بقية أرجاء العالم. واليوم فرضت التكنولوجية الغربية نفسها على بلاد لا تملك الإمكانات من أجل منافستها. وأخذ انتشار اقتصاديات السوق أبعادا إضافية مع انهيار الإمبراطورية السوفيتية والتحرير المتزايد للسوق العالمية. هل تشكل هذه الميول خطرا على التقاليد اللاتينية الأمريكية، الصينية أو الإسلامية؟

أعتقد أن كل الأمم يمكنها أن تحصل على التكنولوجيا؛ وهي ليس حكرا على شعب واحد. أعتقد أيضا أن هناك تحركا يجري: هناك منظمات جديدة تتأسس من أجل الدفاع عن التعددية الثقافية، التي تعد في أهمية التنوع التكنولوجي. إذا كنا ندافع عن بقاء النمر البنغالي فلماذا لا نهتم بالدفاع عن ثقافة ما أو حضارة ما؟

إن هذه التعددية الثقافية ـ ووفقا للمعنى الذي صاغه كل من جون جالبرايت وجوزيف ستيجليتز في مواجهة العولمة ـ ألا تتعرض للتهديد من قبل التجنس التكنولوجي خاصة من خلال الصحافة الإلكترونية وتدفق رؤوس الأموال التي أصبح انتقالها العلني أمرا يتم في ثوان قليلة، وكل هذا بالإضافة إلى غياب المسؤولية الجماعية؟

أولاً أعتقد أن هناك تنوعا مهما جدا في اللغات والأديان والتقاليد ولا أخشى من ضياع التنوع الثقافي. لكنني أعتقد بالأحرى أن العشرة الأعوام أو الخمسة عشر عاما القادمة ستشهد ظهور أجهزة جديدة، وبخاصة حاسبات آلية تكون قادرة على أن تقوم بالترجمة. وهذه الأجهزة القادرة على الترجمة الفورية ستقوم بالحفاظ على تنوع اللغات في العالم أجمع. وبهذه الطريقة أيضا سيدار الحوار ما بين القرية والقمر الصناعي. ستساهم العولمة في الحفاظ على اللغات. إن بلادا عريقة قد تواجه حركات تمرد عند قيام بعض من أقاليمها بإبداء الرغبة في الحصول على استقلالها. وهذا يبرهن على أن جاذبية القرية والدفاع عن اللهجة واللغة والتقاليد أمور مرتبطة بالعولمة.

مَن مِن رجالات الدول تركوا بصمات على القرن العشرين؟

سوف أذكر أولا ودون تردد اسم نيلسون مانديلا. لقد تمكن هذا الرجل من ترسيخ مفهوم العفو وفي الوقت نفسه تمكن من وضع شروط المصالحة. لقد شاركت خلال الثلاثين عاما الأخيرة في النضال من أجل القضاء على التمييز العنصري وتبين لنا أن هذا الأمر لا يزال يتطلب أعواما أخرى وسيكون الثمن مواجهة رهيبة وحربا أهلية.

في حين أن هذا قد تحقق بشكل هادئ جدا بفضل تسامح ورؤية وشجاعة نيلسون مانديلا. في أوروبا، ورغم ثلاث حروب دارت ما بين أعوام ١٨٧٠و١٩١٤ و١٩٣٩ تمكنت كل من فرنسا وألمانيا بفضل رئيسيها ديجول وأدناور من تشجيع ليس فقط التصالح ولكن فرض السلام أيضا بين هذين البلدين. ونفس المبدأ ينطبق على الرئيسين السادات وبيجن. أخيرا أعود إلى أبعد من ذلك خلال هذا القرن وأذكر اسم غاندي.

الفقر والكرامة، هل يتفقان بشكل مختلف وفق الجزء الذي نوجد فيه من العالم؟

في شريعة الكاثوليك، يضمن الفقر لصاحبه الدخول إلى الجنة. ولو كنت غنيا فإن دخولك إلى الجنة سيكون أمرا أكثر صعوبة. وأكرر هنا معياري الخاص بتعريف الفقر وهو إمكانية الحصول على ألفي سعر حراري يوميًّا وسقف يؤويك وملبس يمكنك من تحمل برد الشتاء. إنه أقل ما يجب أن يكون كمعيار قابل للتطبيق في كل مكان بالعالم وهو معيار يعتمد على إمكانية أن يكون لديك وظيفة. أما بالنسبة لمعرفة أيهما أصعب: أن تكون فقيرا في بلد غني أم تكون فقيرا في بلد فقير، فسأرد وأنا أعكس المشكلة؛ إن حياة الأغنياء وسط الفقراء أمر أصعب بكثير من حياة الفقراء بين الأغنياء.

هل تعتقدون أن مبادئ اقتصاديات السوق ـ كما قام بتأليفها آدم سميث ومن جاءوا من بعده ـ يمكنها أن تستخدم كركيزة للقوى الديمقراطية؟ هل يمكن فعلاً للسوق أن تقنن التمويل؟

لقد شاركت منذ عدة أعوام في لقاء بجنوب إفريقيا مع مديري صندوق

النقد الدولي وحذرتهم من أن اقتصاديات السوق لن تقوم بحل مشكلات الدول الفقيرة في العالم الثالث. لن يمكن عمل أي استثمارات في هذه البلاد دون وجود حد أدنى من البنية الأساسية ودون وجود شبكات للهاتف والكهرباء ودون جود شبكات طرق أو هيئة جيدة لإدارة القضاء. إن التنافس الاقتصادي يجب إذن أن يتوازن فيكون التكاتف مع الدول الأكثر فقرا بنفس قدر التكاتف مع السكان المهمشين في البلاد الغنية. إنهما فقيران، فقر البلاد التي تعيش على هامش البلاد الغنية وفقر الناس الذين يعيشون على هامش المجتمعات الغنية.

لقد ارتفعت التطلعات الرأسمالية بشكل هائل، ألا يشكل هذا خطرا على الاقتصاد العالمي؟

إن هذه التطلعات تمضي بخطى مزدوجة إلى جانب اقتصاديات السوق. لا يمكننا وقف اقتصاديات السوق. إن التطلعات لا تخيفني، لأنها ستقوم بتصحيح نفسها. إنني أخشى بقدر أكبر تهميش الشعوب والبلاد وربما قارات بأكملها مثل إفريقيا. ما العمل من أجل دمج المهمشين سواء أكان الأمر يتعلق ببلد أم شعب أم فئة من الناس، أم من أطلق عليهم اسم سكان العالم الأصليين؟ إن هذه المشكلة مطروحة على مستوى الخلافات الدولية. إن بعضا من هذه الاختلافات تجذب انتباه الرأي العام العالمي. إننا نتدخل، نحاول التوسط ونرتب لإرسال مساعدة أجنبية من أجل مساندة اللاجئين. لكن في المقابل ولأسباب عديدة، هناك بعض الصراعات التي لا تثير اهتمام الرأي العام الدولي. إنها الصراعات التي أسميها الصراعات اليتيمة. لا تشغل بال أحد. من يبالي بأفغانستان؟ من يبالي برواندا أو بنصف المليون من البشر الذين لقوا حتفهم وسط اللامبالاة التامة من المجتمع الدولي. عندما تكون فقيرا، فإن مجرد أن تجذب الانتباه يغير من كل شيء. إذن لدينا هنا شكلان آخران من أشكال الفقر: ذلك الذي نتحدث عنه ويستدعي تدخل العالم، ويجلب وراءه

بعض القرارات التي تتخذ ويبني بعض التنظيمات ويفتح بعض برامج المساعدات. وآخر لا يعلم أحد عنه شيئا ولا يبالي به أحد.

إن الخوف من صدام الحضارات أليس على نفس درجة خوفنا القديم من الشيوعية؟

إنني لست من أنصار هذا التحليل. أعتقد أن هذا الخوف يعود بشكل أكبر إلى مسألة تعدد الأقطاب. في عام ١٩٩٢ بعد غزو الكويت ونجاح الحرب ضد العراق رأينا بزوغ اتجاه، محاولة من أجل خلق نظام عالمي جديد قادر على الهيمنة بعد الحرب الباردة. إن الرئيس جورج بوش الأب كان قد أعلنها في صيغة رنانة. والكل كان يأمل بأن الأمم المتحدة ستكون الساحة التي ستسمح بتأسيس التعددية القطبية، وللعالم شكل جديد من أشكال دمقرطة العلاقات الدولية. كل اللاعبين الرئيسيين، الدول الأعضاء وغيرهم من غير الدول مثل المنظمات غير الحكومية وأوساط الأعمال الكبيرة كلها كان من المقدر لها أن تساهم في إدارة حقبة ما بعد الحرب الباردة. وفجأة وقع تغير بسبب حادثة مقديشو التي قتل فيها عدد من الجنود الأمريكان. استتبعت هذه الحادثة تغيرا في السياسات ارتبط بتغير كفة الأغلبية داخل مجلس الشيوخ الأمريكي فقد أصبحت أغلبيته من الجمهوريين في ظل إدارة كلينتون. وهذه الأغلبية الجديدة عملت على أن تمنع أي محاولة للتعددية القطبية واعتبروها شكلا من أشكال تأييد العزلة. وهذا يشكل عودة إلى تقليد أمريكي قديم. أعتقد إذن أن نظرية تصادم الحضارات هذه مرتبطة بشكل مباشر بالتقاليد المؤيدة للعزلة التي لا تزال قوية في الولايات المتحدة.

إن قبول التعددية القطبية يفرض أيضا قبول التعايش بين الثقافات المختلفة. على العكس فإن رفض التعددية القطبية معناه أننا نؤمن بأن كل المشاكل يجب أن تحل بواسطة قوى عظمى وحيدة.

وعند التطبيق، يكون هذا الموقف عاملا يشجع على المواجهة.

إنكم إذن لا تؤيدون نظرية بعض من المحللين مثل البروفيسور كنعان من جامعة بريستون الذي يعتقد أنه إذا كفت أمريكا عن كونها القوة العظمى الوحيدة، فستكون الفوضى عالمية؟ أي خطر تحمل العولمة؟ ما أهمية عالم متعدد الأقطاب في القرن الواحد والعشرين؟

أستطيع بالتأكيد تفهم الفكرة من وراء الموقف الأمريكي. ما موقف أمريكا؟ إن زعماءها يعتبرون أن عليهم ليس فقط التدخل في كل مشاكل العالم ولكنهم أيضا لا يطيقون أن تحل مشاكل ما في غيابهم. وما المنطق الذي تنطوي عليه هذه السياسة؟ الأمريكان يقولون لأنفسهم: «نفترض أن مجموعة من الوسطاء الأوروبيين يحاولون حل أزمة ما وفشلوا، حينئذ سيطلبون منا التدخل ونكون بذلك قد تورطنا. إذن وطالما ستتورط فلنكن حاضرين منذ بداية الوساطة». ومن هذا المنطلق فهم لا يسمحون بأن تكون هناك أي جهود وساطة دون إذنهم ودون مباركتهم ـ لأنه في حالة الفشل لن يحل أحد المشكلة وسيكون عليهم التدخل. إن هذا المنطق يبدو لي غاية في الخطورة، لسبب واحد وبسيط: أن السلطة المطلقة تفسد وتفسد بشكل مطلق. إننا إذن في حاجة إلى أمريكا في المقدمة وتعددية قطبية ومناقشة المشاكل العالمية مع اللاعبين الآخرين.

مع هذه المواقف الأمريكية، (دون أن يكون لها أي أغراض شيطانية، وغير مبررة) من جانب الولايات المتحدة، أليس من الممكن أن تسير ضد تنوع الثقافات؟

بالفعل من الممكن أن تكون ضد تنوع الثقافات، لكن الأسوأ أنها تمضي ضد مصالح الولايات المتحدة نفسها. أولاً، إن الرأي العام لديهم ليس على استعداد لأداء دور شرطي العالم. ثانيا، ليس لديهم القدرة على حل مشاكل الكوكب التي لا حصر لها.

هل تعتقدون أن التقدم التكنولوجي (ليس فقط التقدم عن طريق القوى النووية وتكنولوجيا الفنتوثانية والهندسة الوراثية والأسلحة البيوكميائية، لكن أيضا الثورة الرقمية، إلخ) قد وصل إلى درجة خطيرة من شأنها أن تعرض هوية الإنسان البشرية للهلاك؟

لا لأن التكنولوجيا بقدر ما تمثل جزءًا من العولمة، لها جوانب جيدة

وأخرى سيئة مثل كل الظواهر. إذا قمنا باحترام بعض المعايير وبعض القواعد الأساسية، فستكون التكنولوجيا هنا إذن من أجل خدمة الإنسان وحماية حقوقه. وعلى العكس إذا لم تحترم التكنولوجيا هذه القواعد الأخلاقية الأساسية أعتقد أنها ستكون سيئة.

هل تعتقدون أن هناك قوانين تاريخية أو قوى إنسانية مستقلة تقوم بتقرير التاريخ؟ مسألة تمسنا منذ عهد هيرودوت وجاكوب بركهارد وأرنولد توينبي داخل منظور التاريخ العالمي للإنسانية؟

القوى التي تحدد التاريخ هي الإنسان. إنني على إيمان كبير بالقادة، على إيمان كبير بنخبة منهم. لكنني أعتقد أن القادة في حاجة إلى الحد الأدنى من البنية التحتية وبعض القوة التي تقف وراءهم. مع ذلك فإن ذكاء وخيال الإنسان يبقيان القوة الحقيقية التي تعمل وراء كل التحولات.

هل تعتقدون أن شكلا من أشكال الحوار العالمي من الممكن أن ينظم ما بين الأديان والثقافات في العالم المعاصر؟

إنها ليست سوى عنصر، وهو ليس كافيا. أنا في حاجة إلى ما أطلق عليه تأسيس ووضع القاعدة داخل إطار مؤسسي ما أن يتم قبولها. وإنه بالفعل من غير المجدي تبني مبدإ أساسي دون وجود أساس ودون وجود آلية ودون وجود متابعة لها.في كثير من الأحيان تكون هذه المتابعة لها وقع حازم أكبر من القاعدة الموضوعة نفسها. في حين، أن بعض اللقاءات ما بين الأديان والحضارات تعد أمرا مهما، فمن خلالها يمكننا فهم الآخر. لكن الخطوة التي تليها تقوم على تأسيس مؤسسات تهدف إلى الحفاظ على هذه المبادرة على الصعيد العالمي وتقوم بتطبيق القواعد التي نكون بناء عليها قد توصلنا إلى اتفاق.

يقال، إن الإنسان لا يستطيع الحياة دون الاعتقاد في الأساطير منذ عهد الدولة اليونانية القديمة وبابل وبلاد ما بين النهرين ومصر والصين القديمة ومنذ نشأة ثقافة الهندوس في الهند؟

من بين الأساطير المختلفة المعاصرة، سأصنف في المرتبة الأولى أسطورة

أيتوبيا. الأيتوبية اليوم ربما قد تصبح حقيقة غدا. إن التقدم ومسألة الوصول إلى القمر والنجوم تمثل أساطير غاية في الأهمية. إن نادي روما يؤكد أن البقاء على قدر الحجم الاقتصادي للتقدم.

لكن التقدم بالمعنى الأوسع للمصطلح هو عنصر أساسي.

هل تعتقدون في فكرة التقدم الممنهج في تاريخ تطور البشر؟

بالطبع. يكفي مقارنة وضع إفريقيا عام ١٩٤٥حيث لم يكن بها سوى ثلاث دول مستقلة هي مصر وليبريا وإثيوبيا وبين إفريقيا الآن التي تضم ٥٣ دولة مستقلة. أيضا لا يمكننا مقارنة العالم في سنه١٩٤٥ التي كانت تضم مجتمعا دوليا من ٥١دولة أعضاء مشاركين في مؤتمر سان فرانسيسكو وبين العالم الآن الذي يضم ١٨٥دولة داخل الأمم المتحدة. يمكننا أن ندفع بأن مشاركة الدول الجديدة لا تمثل تقدما في حد ذاته، لكن هذا ليس رأيي. مهما كان، فإن أكثر من مائة دولة يمكنها أن تمارس حقها في تقرير مصيرها. وقد تم تبني بعض القواعد الخاصة بحقوق الإنسان. ربما لا يتم تطبيقها بصفة دائمة، لكنها موجودة.

هل تعتقدون في الصياغة الخاصة بحقوق الإنسان التي ظهرت داخل إطار الأمم المتحدة منذ أكثر من نصف قرن، أو هل تشاطرون في هذا الشأن الموقف الذي تقف عليه بلاد مثل الصين وماليزيا أو الدول الإسلامية؟ في الإسلام، ألا نلاحظ اليوم وجود خلاف ما بين نسبية القيم الثقافية والدينية وفكرة ما تدعو إلى تعميم الحضارة العالمية؟

إنني أدعم كون حقوق الإنسان هي الخطوة الأولى. لا يمكننا حل كل المشاكل خلال بضع حقب. يلزم الكثير من الوقت والقدرة الإبداعية والمثابرة. للأسف فإن البشر يتعجلون الأمور بشـدة. إن عمر الكلب لا ينطبق مع عمر الإنسان. وعمر الأمـة أو الدولة لا ينطبق مع عمر الإنسان. بالنسـبة لدولة ما لا تمثل مائة عام شـيئا يذكر، بالنسبة لإنسان الحياة لمدة مائة عام أمر نادر. فهذا يكفي من أجل جذب الانتباه إليك

ويجعل منك استثناء. إن الخطأ هو أن نستخلص أنه لم يكن هناك أي تقدم بشأن حقوق الإنسان وحماية الأقليات ونزع السلاح. إنها كلها أفكار جديدة. منذ مائة عام لم يكن أحد يتحدث عن نزع السلاح، لأن الحرب كانت إحدى الخيارات الرئيسية للأمم.

اليوم نفس هذه الأمم تدين العنف وتطالب بحل المواجهات الدولية بالطرق السلمية.

نعرف أنه في البلاد الغربية (مع ملاحظة التباين بين أمريكا وأوروبا) كان العالم يبتعد عن الدين منذ بداية عصور النهضة، ووفق معادلة ماكس ويبر، لم يكن الأمر يسير بالشكل نفسه في الحضارات الأخرى ـ على سبيل المثال الإسلام وتقاليده. أيشكل هذا خطرا على الحضارة العالمية، أم يتسبب في فقد الهوية البشرية أم هي علامة من علامات الأمل؟

أولاً إنني لست من أنصار فكرة فقد كل ما هو مقدس. يكفي الدخول إلى بعض الأماكن من أجل أن تكتشف عودة النهضة للكنيسة الكاثوليكية ونهضة الأديان الأخرى، بالإضافة إلى ظهور أشكال جديدة من الديانات. يظل إذن الشعور الديني عنصرا قويا. إذا كانت بعض الدول كانت قد تمكنت من تحقيق الفصل بين الكنيسة والدولة، فلا يمكننا أن نستخلص من ذلك أنه لا أهمية لأي ديانة. بل سأذهب إلى قول إن الدين لم يفقد تأثيره في مهارة القيادة للحياة اليومية، حتى لو كان هذا التأثير بشكل غير مباشر.

من واقع خبرتكم الشخصية، هل وقعتم في الصراع بين السلطة والأخلاق؟ الصراع التقليدي بين ميكيافلي وأراسم، ما بين السياسة الواقعية والأخلاقيات السياسية؟

أعتقد أن الأخلاق هي أساس للتصرف. لا يمكننا أن نكون وسطاء إذا كان لنا مواقف غير أخلاقية. كل مهنة بدءًا من مهنة الطبيب إلى مهنة المهندس تتطلب وجود الأخلاق. نتخيل أن السلطة تفرض أنه في بعض المواقف من الممكن التصرف بشكل غير أخلاقي. هذا ليس رأيي: هنا

نحتفظ دائما بخط الرجعة والاستقالة أو وضع موقفك على الورق. إن هذا التمييز بين الأخلاقي وغير الأخلاقي يبدو لي أمرا لا وجود له إلا في الكتب، إنه أمر أكاديمي. في الحياة العملية، لا تسير الأمور هكذا.

في تاريخ البشر. واليوم. هل يمكن أن تكون حرب ما عادلة، أو مبررة؟

أعتقد أنني سوف أرد على الصعيد القانوني. في ميثاق الأمم المتحدة هناك نص يقول إنه إذا قرر المجتمع الدولي استخدام القوة، فسيكون استخدام القوة هذا شرعيا. هي الإجابة الوحيدة التي يمكن تقديمها لسؤالك. إذا قتل شخص ما شخصا آخر في الطريق، فستقبلون أعتقد أن تقوم الشرطة باستخدام القوة من أجل إيقاف الجاني.

هل يمكن أن يكون هناك تحديث دون تغريب، وهو ما حاول اليابانيون أن يفعلوه منذ إصلاحات عهد أسرة ميجي في عام١٨٦٨ واليوم تحاول مثله التقاليد الإسلامية ما بين «مكة والميكنة»؟

اعتقد أن هناك خلطا بين التحديث والتغريب. إنكم تقللون من قدر تأثير الدول غير الغربية في عملية العولمة. لن أذكر سوى تأثير الموسيقى والرقصات الإفريقية والنحت الإفريقي على الفن الحديث. إن العولمة تأتي متزامنة من أقاليم عديدة من العالم وكل عضو من أعضاء هذا المجتمع يشارك. لكننا لا نرى سوى المساهمة الغربية، على حساب المشاركة غير الغربية. فلنأخذ مثالا شائعا للغاية: في عام ١٩٥٦ أطلقت كل من فرنسا وإنجلترا وإسرائيل عملية السويس العسكرية ضد مصر. في الحال، نشرت مائة عمل في فرنسا وإنجلترا وإسرائيل حول هذا الموضوع، لكن لا شيء من الجانب الآخر، بسبب الفقر وغياب الثقافة النقدية والكتاب المتخصصين القادرين على الكتابة بشأن هذه الأزمة.فقط هناك تفسير أحادي الجانب. إنها الفكرة نفسها في حالة العولمة التي نخلطها، بالخطأ، بتغريب العالم.

لدينا إحساس بأن الأحاسيس والأبعاد الميتافيزيقية تأتي بشكل أقوى من إفريقيا وأمريكا اللاتينية على عكس الدول الغربية الصناعية التي يبدو أن المنطقية وشعارات التكنوقراط تكتم التجارب الحسية بها. وعلينا أن ندرس عن هذه البلاد كما كان يقول بالفعل عالم الاجتماع البرازيلي المرموق دارسي ريبريو.

إنها عودة صحيحة إلى التاريخ. يكفي تذكر تأثير مصر على الحضارة الغربية.

لا يجب إذن إقصاء فترة تاريخية ما وتشويه أهميتها والاقتصار على الربط فقط بين العولمة والتغريب. في الحقيقة إن التغريب نفسه نتيجة لحضارات أخرى. أعتقد أن هناك تكملة، لأننا كلنا نبحر على متن نفس السفينة. إن التشابهات والعوامل المشتركة بين الشعوب والأمم أكبر بكثير من الاختلافات بينها.

لدينا تاريخ تطور الإنسان. أعرف أن هذا ليس سهلا، لكن عندما نقوم بتحليل القرن العشرين خلال مائة عام، ماذا سيعلم منها في التاريخ؟

لا أعرف. لكنني أعرف أن سرعة التغيرات زادت عشرة أضعاف خلال قرن وبدأ حفر الفجوة ما بين الأجيال. في الوقت نفسه ستصبح العلاقات والإحساس بالانقسام ما بين شمال وجنوب الكون ما بين الغني والمعدم أيضًا أكثر وضوحا. لا أعرف ما العواقب التي تنتظر الحضارة القادمة. أعرف أنه في غضون عشرين عاما اخترعنا الإنترنيت، وأنه خلال العقود القادمة سنشهد اختراع حاسب آلي يكون قادرا على عمل ترجمات وسنشهد أيضا تضاعف عمليات زراعة الأعضاء.لكن خلال الخمس والعشرين عاما الأخيرة شهدنا ظهور المشاكل المرتبطة بالبيئة والمشاكل الديمغرافية. إن هذه السرعة في التغير في حد ذاتها عبارة عن تجديد.

أخيرا، يجب التذكير بأن الحضارات التي سبقتنا كلها حاولت العثور على حلول لمشاكلهم عن طريق مراقبة أجدادهم. إن التقاليد كلها موجودة ها هنا في هذا السؤال: ماذا فعل أبي وجدي؟ إننا ننهمك داخل الأعمال القديمة ونأمل في العثور على الحل. في حين، ومع تسارع التغيرات، فإن

المشاكل تتغير بشكل جذري ولن نكون على مستوى العثور على الرد عند أسلافنا. إنها العشرون سنة القادمة التي تحمل لنا الرد. إننا مضطرون إلى قبول هذا العالم المتقلب.

نلاحظ اليوم حدوث انقلابات جيوسياسية وإستراتيجيه كبيرة وبروز نجم قوى جديدة في آسيا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا والشرق الأدنى إلى جانب منظمات مثل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومنظمة دول الآسيان ومنظمة دول أمريكا اللاتينية إلخ. إن حوار الجنوب ـ الجنوب أصبح له أهمية متزايدة بالنسبة للاقتصاد والسياسية العالمية، حوار بين الصين باستثماراتها في إفريقيا بحثًا عن المصادر الطبيعية في أنجولا والسودان وأمريكا اللاتينية، والهند بصادراتها في مجال الصناعات الرقمية، والبرازيل بصادراتها من المصادر الطبيعية وبوليفيا التي تصدر الغاز للصين وإيران التي تستورد البترول من روسيا والصين. هناك تغيرات جيواستراتيجية كبيرة لكن هناك أيضا تابعات غير ديمقراطية وتتنافي مع حقوق الإنسان وأعمال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة فيما يخص مصالح روسيا والصين في السودان مثلاً. من ستكون القوي العظمى السياسية للقرن الواحد والعشرين؟

الصين بالتأكيد ستكون منها. روسيا أيضا، في الحال بعد أن تتمكن من تخطي مرحلة التغيرات التي تمر بها. فلنتذكر روسيا عام١٩١٧ وروسيا عام ١٩٤٣ عندما تقدمت قوات النازي حتى وصلت إلى أبواب موسكو. ورغم كل هذا فإن الروس يملكون تقاليد وموقفا جيوسياسيا ودبلوماسية عريقة جدا، كما يملكون الدفعة السياسية التي تمكنهم من أداء دور اقتصادي في هذا العالم. سوف تكون أوروبا كما أعتقد على مستوى يمكنها من تأسيس مجتمع جديد.

ثم من الصعب جدا تقييم تطور البرازيل وإندونيسيا أو الهند خلال السنوات الخمسين القادمة. إن مسألة أن تصبح هناك دول ـ أممية مازالت مطروحة. إن الدولة ـ الأممية أصبحت مصطلحا جديدا داخل معجم ويستفالي للقرن التاسع عشر دون أي علاقة تربطها بمضمونها. واليوم أصبحت ترتدي زي القومية ـ المصغرة. وهذه المجموعات التي

ترغب في تشكيل قوميات مصغرة سوف تحارب بكل ضراوة من جانب اليورو باستخدام العولمة. إن التأكيد الوحيد الذي يبقى هو أن عصرنا سوف يكون فترة تحول جذري، أكبر بكثير من التحولات الجذرية التي شاهدها النصف الثاني من القرن العشرين. إن الحوار بين الثقافات هو أمر مهم بالفعل. لكن في رأيي من المهم أكثر أن يجد هذا الحوار عمقا له داخل المؤسسات الدولية. لقد شاركت في كم كبير من المؤتمرات طوال حياتي، وكثيرا ما لاحظت أنه ما إن يتم إغلاق المناقشات لا أحد يكترث بالخاتمة وذلك لأنه لا يحضر. ويظل المؤتمر مجرد مدونة مكتوبة على هامش صفحة من كتاب التاريخ. لذلك فإننا في حاجة إلى جيل جديد من المنظمات الدولية. عموما فإن الجيل الأول من المنظمات تجسد في عصبة الأمم والجيل الثاني في الأمم المتحدة، لكن هناك للأسف جيلا ثالثا يشارك فيها، ليس فقط الدول الأعضاء وإنما اللاعبون الرئيسيون الذين يؤدون دورا في شئون العالم، دون أن يكونوا دولا. المؤسسات المتعددة الجنسيات هي لاعب جديد والمنظمات غير الحكومية لاعب آخر والمؤسسات الإقليمية والمدن الكبيرة هما الأخريان لاعبان. لقد عقدت اجتماعا مع عمد المدن الكبيرة في إسطنبول عام ١٩٩٦. إن المدن الكبيرة تؤدي دورا في الشئون الدولية ولديها الرغبة في أن يصبحوا لاعبين مؤسسين عالميين. دون إشراك المجتمع المدني في حل المشاكل الدولية المستقبلية لن نتمكن من النجاح. بتعبير آخر، إن الدولة ـ الأمة لم تعد كافية. بعد خصخصة بعض من الصناعات سوف نشهد شكلا جديدا من أشكال «الخصخصة» للشئون الدولية.

إن هؤلاء اللاعبين الجدد يشاركون بشكل أكبر بكثير في وضع قواعد الغد ويتعاملون مع المشاكل الدولية. وواحد من العوائق يتمثل في أن الرأي العام لا يهتم بالشئون الدولية. خلال حقبة الشيوعية كانت هذه تهتم بشكل أفضل لأن الشيوعية كانت تزعم أنها تشكل مجتمعًا. كان الشيوعي الجيد هو من يهتم بالوضع في نيكاراجوا وزيمبابوي أو بورما. لم تعد هي الحالة الآن ورغم ذلك فإن المشاكل الداخلية غدا لن تحل

بواسطة المؤسسات الداخلية لكنها ستحل على الصعيد العالمي. إن من سيرفضون الاهتمام بالشئون الدولية سيجدون أنفسهم تفرض الحلول عليهم دون أن تكون لديهم إمكانية المشاركة في وضعها.

أتذكر أحد المؤتمرات الذي دعوت إليه في مصر كوادر الحزب الحكومي. وقد سألتني سيدة شابة: «سيدي وزير الخارجية، لقد قرأنا في الصحف أنكم ذاهبون إلى نيكاراجوا. أين يوجد هذا البلد؟» انفجر الحضور كله في الضحك. «سيدي الوزير لماذا لا تولون اهتماما أكبر للحرب الأهلية اللبنانية، بدلا من الذهاب من أجل النزهة في نيكاراجوا؟» أجبتها: «سيدتي إذا كنا نريد أن نلفت انتباه نيكاراجوا وأمريكا الوسطى لمشاكل الشرق الأوسط، يجب على الشرق الأوسط أن يظهر هو الآخر اهتمامه بالوضع في نيكاراجوا».

ربما يمكننا أن نتعلم من التاريخ، ما القانون الذي يحدد صعود وسقوط القوى السياسية؟

اليوم الذي تمارس فيه أمة سلطة مطلقة دون رقيب من المجتمع الدولي واللاعبين الآخرين ، فالأمر يتعلق هنا باختصار بسلطة مفسدة. إن هذا التعريف قد يبدو ضيقا، لكني أعتقد أنه صحيح. إذا لم نتمكن من الوصول إلى هذه التعددية القطبية للقوى فسنواجه صعوبات خطيرة. إن دولة أو اثنتين لا تستطيعان وحدهما حل كل مشاكل العالم. إنهما لا تملكان لا القدرة ولا الإرادة السياسية ولا الوقت ولا المعرفة اللازمة.

رؤية لعالم الغد

يندر أن تتنوع موضوعات الأحاديث التي أقوم بعملها من وقت لآخر مع كبار المفكرين ورجال الإعلام وأن تتباعد الأوقات الزمنية التي تتم فيها ويبقى مع ذلك شيء يربطها.

ففي عام ١٩٨٨ دار حديث بيني وبين المستشرق الكبير «أنطوني جروميكو» في موسكو. وبعدها بسبعة أعوام في باريس دار حديث بيني وبين الكاتب والصديق «جان لكوتير» الذي ألف عشرات الكتب ومن بينها كتاب مهم عن مصر عن ثورة يوليو. وجاء الحديث الثالث في برلين مع العالم «فان بارلوڤن». وكان واضحًا أنه بين هذه الموضوعات الثلاثة المختلفة هناك عناصر مشتركة كثيرة تجمع بينها. وأهم هذه العناصر:

أولاً: أن هذه الأفكار تحوم حول موضوعات تهم السياسة الدولية... والسياسة الدولية بطبيعتها لا تتغير بين يوم وليلة.

ثانيًا: الاهتمام بإعطاء خلفية تاريخية للأحداث العالمية، والخلفية التاريخية كانت دائمًا بالنسبة لي عنصرا ومكونا رئيسيا لفهم تطورات العلاقات الدولية. والتاريخ كان ومازال عنصر ربط لما يحصل في عالم الغد.

ثالثًا: الذي حكم منطقية الربط بين الموضوعات الثلاثة المرشحة للنشر والتي مارستها خلال جزء مهم من حياتي هو التدريس... فضلاً عن تأثير التعليم المصري ا... والماركسي في تكويني على مستوى القانون الدولي والعلوم السياسية.. وكلا... يكتب أو يتكلم أن يبحث عن العناصر المشتركة بين الأفكار والأعمال.. لا س... مثلي «بعالمية» الفكر والحركة والفعل ورد الفعل.

واهتمامي اليوم بنشر هذا الموضوع كان وراءه رغبتي الدائمة في أن تعل... الشابة والأجيال القادمة خلفيات حركة الأحداث العالمية على لسان من كان... القرار على مستوى العالم وعلى مستويات مختلفة حسب مواقع المسئوليات ا...

بطرس بطرس غالي



دار الشروق
www.shorouk.com